مَنْهَجُ الإصْلَاحِ وَالتَّغْيِيرِ

مَشْرُوعُ هَيْئَةِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ
لِبِنَاءِ الْحَيَاةِ الْمُثْلَى

قسم الثقافة والإعلام

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م


بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة

الْحَمْدُ لله نَحْمَدُهُ وَنَسْتَهْدِيه وَنَتُوبُ إِلَيْه، وَنَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَعَلَى آله وَصَحْبه أَجْمَعينَ، وَبَعْدُ:

فَتَسْتَمدُّ هَيْئَةُ عُلَمَاء الْمُسْلمينَ في الْعرَاق مَنْهَجَهَا في الدَّعْوَة وَالإِصْلاَح منْ هَدْي الشَّرِيعَة الْغَرَّاء وَمَقَاصدهَا النَّبيلَة وَسيَاسَتهَا الْمَشْرُوعَة الْحَكيمَة وَمنْ سيَر سَلَفنَا الصَّالح وَفَهْمهمْ لَهَا، وَلاَ سيَمَا في الظُّرُوف الْحَاليَّة الَّتي يَمُرُّ بهَا بَلَدُنَا وَأُمَّتُنَا بَعْدَ الاحْتلاَل الْبَغيض للْعرَاق، وَقَدْ رَأَت الْهَيْئَةُ أَنْ تَضَعَ هَذَا الْمَنْهَجَ بَيْنَ أيدي أَعْضَائهَا ليَكُونَ دَليلاً لَهُمْ في السَّيْر عَلَى هَدْيه في الدَّعْوَة وَالإِصْلاَح وَالتَّغْيير، وَأَدَاةً لتَعْريف مُؤَازِري الْهَيْئَة وَأَنْصَارهَا وَغَيْرهمْ بهَذَا الْمَنْهَج.

وَختَاماً تُقَدِّمُ الأَمَانَةُ الْعَامَّةُ للْهَيْئَة شُكْرَهَا وَتَقْديرَهَا لأَعْضَاء اللَّجْنَة الْمُكَلَّفَة بإعْدَاد هَذَا الْمَشْرُوع النَّهْضَويِّ الْمُبَارَك، دَاعيَةً الْمَوْلَى تَعَالَى أَنْ يُثيبَهُمْ عَلَى مَا بَذَلُوهُ منْ جُهُود مَشْكُورَة، وَاللهُ لاَ يُضيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً، وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آله وَصَحْبه وَسَلَّمَ.

د . حَارث سُلَيْمَانَ الضَّاري

الأَمينُ الْعَامُّ لهَيْئَة عُلَمَاء الْمُسْلمينَ في الْعرَاق

مَنْهَجُ الإِصْلاَحِ وَالتَّغْيِير
مَشْرُوعُ هَيئَةِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِين
لِبِنَاءِ الْحَيَاةِ الْمُثْلَى

الْحَمْدُ لله رَبِ الْعَالَمِيْنَ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِيْنُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيْكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

الْمُقَدِّمَةُ

بَيَانُ السَّبَبِ لِكِتَابَةِ هَذَا الْمَشْرُوع

قَالَ اللهُ تَعَالَى: **﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾**.(الصافات:٢٤)، وعن تميم الداريِّ أن النبيَّ ﷺ قال: **[الدِّينُ النَّصِيحَةُ]. قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: [لله وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ]**. (صحيح مسلم).

وَبَعْدُ: فَإِنَّهُ لا تَخْفَى صُعُوبَةُ الظَّرْفِ الرَّاهِنِ، وَخُطُورَةُ مَا يَمرُّ بِهِ بَلَدُنَا الْعِرَاقُ مِنْ مَرْحَلَةٍ حَرِجَةٍ فِي تَارِيخِهِ الْحَدِيثِ، وَلِضِيقِ الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، وَتَسَارُعِ الأَحْدَاثِ، وَكَثْرَةِ الْوَقَائِعِ، وَتَزَاحُمِ الأَعْمَالِ، ثُمَّ تَقْدِيراً لِلْجُهُودِ الْمُخْلِصَةِ وَتَثْمِيناً لِقِيَمِهَا فَضْلاً عَنْ قِيمَتِهَا اللازِمَةِ لآنِيَّةِ الموْقِفِ المطْلُوبِ وَتَنَاسُقِهِ مَعَ ضَرُورَةِ النَّظَرِ الْبَعِيدِ، ثُمَّ حَذَراً مِنْ أَنْ تَقَعَ الْحَرَكَاتُ السِّيَاسِيَّةُ فِي الإِرَادَةِ الْمُنْفَرِدَةِ أَوِ الْقَرَارِ غَيْرِ الشُّورِيِّ؛ وَجَدَتِ الْـهَيْئَةُ نَفْسَهَا أَمَامَ مَسْؤُولِيَّةِ كِتَابَةِ مَشْرُوعٍ يُبَادِرُ إِلَى رَسْمِ السِّيَاسَاتِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَكُونَ، وَوَضْعِ الْخُطَطِ اللاَّزِمَةِ لِلإِصْلاحِ وَالتَّغْيِيرِ، وَرَأَتْ أَنْ تَضَعَ هَذِهِ المبَادَرَةَ مَشْرُوعاً لإِصْلاحِ الْحَالِ بِمَا يُغَيِّرُهُ إِلَى الأَفْضَلِ، وَرَسَمَتِ الْـمُبَادَرَةَ بِخُطُوطٍ عَرِيضَةٍ تُمَكِّنُ الْحَرَكَاتِ السِّيَاسِيَّةَ مِنْ تَعَاطِي الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ وِفْقَ

الْـمَنَاخِ السِّيَاسِيِّ وَالْـمَوْضُوعِيِّ بِتَمَثُّلِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَّاءِ،لإِبْعَادِ الأُمَّةِ عَنِ الاجْتِهَادَاتِ الشَّخْصِيَّةِ أَوِ الْحِزْبِيَّةِ الضَّيِّقَةِ.

وَعَلَى الرُّغْمِ مِنْ قِيَامِ حَرَكَاتٍ عَدِيدَةٍ لِلإِصْلاحِ وَالتَّغْيِيرِ أَوَاسِطَ الْقَرْنِ الثَّالِثَ عَشَرَ الْهِجْرِيِّ وَحَتَّى يَوْمِنَا هَذَا، إِلاَّ أَنَّهَا كَانَتْ مُحَاوَلاتٍ لَمْ تُحَقِّقْ كَامِلَ أَهْدَافِهَا، مَعَ أَنَّهَا تَرَكَتْ أَثَراً فَعَّالاً فِيمَنْ يَأْتِي بَعْدَهَا لِيُعِيدُوا الْـمُحَاوَلاتِ مَرَّةً أُخْرَى.

وَلِكَيْ لا نَقَعَ فِي الأَخْطَاءِ نَفْسِهَا، وَابْتِعَاداً عَنِ اجْتِرَارِ التَّجَارِبِ السَّابِقَةِ وَالْـمُحَاوَلاتِ الْفَاشِلَةِ؛ وَتَجَنُّباً لِلْجَدَلِ الْفَلْسَفِيِّ الْعَقِيمِ، وَتَقْرِيباً لِلرَّأْيِ وَوَحْدَةِ الصَّفِّ وَتَأْلِيفِ الْقُلُوبِ بِأَعْمَالٍ جَادَّةٍ مَوْضُوعِيَّةٍ، كَانَتْ هَذِهِ الْـمُبَادَرَةُ مِنْ هَيْئَةِ عُلَمَاءِ الْـمُسْلِمِينَ لِلإِصْلاحِ وَالتَّغْيِيرِ كَخَطٍّ عَرِيضٍ لِلسِّيَاسَاتِ الْـمُثْلَى، وَبِمَا يُمَكِّنُ الْحَرَكَاتِ السِّيَاسِيَّةَ بِمُخْتَلَفِ أَطْيَافِهَا مِنَ الْعَمَلِ فِي مَجَالِ دَائِرَةِ الشَّرْعِ وَدَائِرَةِ الثَّوَابِ، وَالاجْتِهَادِ الْـمَشْرُوعِ الَّذِي تَتَوَفَّرُ فِيهِ أَدَوَاتُهُ وَقُدُرَاتُهُ، وَمِنْ غَيْرِ مُحَاوَلَةِ إِقْصَاءِ الآخَرِ. وَمِنَ اللهِ التَّوْفِيقُ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾**. (التوبة: ١٠٥).

السِّيَاسَةُ الْمُثْلَى لإِصْلاحِ الأَوْضَاعِ الْعَامَّةِ وَتَغْيِيرِهَا

الْـمَادَّةُ (١): الْـمُشْكِلَةُ الَّتِي تُوَاجِهُ الإِصْلاحَ وَالتَّغْيِيرَ فِي الْبِلادِ الإِسْلامِيَّةِ هِيَ الْهَيْمَنَةُ الأَجْنَبِيَّةُ الَّتِي تَعْمَلُ لِلتَّأْثِيرِ فِي ثَقَافَةِ الأُمَّةِ وَتَغْيِيرِ عَقِيدَتِهَا أَوْ عَزْلِهَا عَنْ قِيَادَتِهَا الْفِكْرِيَّةِ وَتَوْجِيهِ حَرَكَتِهَا السِّيَاسِيَّةِ لِمَا يَخْدِمُ الْـمَصَالِحَ الأَجْنَبِيَّةَ. وَتَكْمُنُ مَاهِيَّةُ الْـمُشْكِلَةِ الَّتِي تُوَاجِهُ عَمَلِيَّةَ الإِصْلاحِ وَالتَّغْيِيرِ فِي نَظْرَةِ الْهَيْمَنَةِ الأَجْنَبِيَّةِ إِلَى الأُمَّةِ الإِسْلامِيَّةِ نَظْرَةً عَدَائِيَّةً، وَتَسْيِيسِ أَعْمَالِهَا عَلَى طَرِيقَةِ تَغْيِيبِ حَضَارَةِ الأُمَّةِ عَنْ حَاضِرِهَا الْـمُجْتَمَعِيِّ وَالْـمَدَنِيِّ فِي الْعَصْرِ الرَّاهِنِ، وَالتَّأْثِيرِ بِالْقُوَّةِ الْعَسْكَرِيَّةِ وَالْخِدَاعِ السِّيَاسِيِّ لإِيجَادِ الْـمُجْتَمَعِ الآلِيِّ بِحُكُومَتِهِ الْخَدَمِيَّةِ غَيْرِ الْـمُؤْمِنَةِ بِقِيَمِ الأُمَّةِ وَحَضَارَتِهَا. وَهُوَ الأَمْرُ الَّذِي يَعْزِلُ عَقِيدَةَ الأُمَّةِ وَمَفَاهِيمَهَا الَّتِي آمَنَتْ بِهَا عَنِ الْحَيَاةِ.

الْـــمَادَّةُ (٢): لا بُدَّ مِنْ تَعْزِيزِ إحْسَاسِ الأُمَّةِ في رَفْضِ الْهَيْمَنَةِ الأَجْنَبِيَّة، وَيَتَأَتَّى ذَلِكَ بِطَرِيقَةِ كَشْفِ خُطَطِ هَذِهِ الْهَيْمَنَةِ وَتَوْعِيَةِ النَّاسِ عَلَى الْـــمَطْلُوبِ الْحَضَارِيِّ وَمَنْعِ كَافَّةِ أَشْكَالِ التَّدَخُّلِ الأَجْنَبِيِّ في شُؤُونِ الأُمَّةِ مَعَ الْـــمُحَافَظَةِ عَلى وَحْدَةِ جَمَاهِيرِهَا في كَنَفِ بِلادِ الْـــمُسْلِمِينَ عَلَى أَسَاسِ الإسْلَامِ شَرِيعَةً وَمِنْهَاجاً.

الْـــمَادَّةُ (٣): الْعَمَلُ الإصْلاحِيُّ هُوَ الْعَمَلُ التَّرْبَوِيُّ لِلنَّاسِ بِتَأْهِيلِ أَفْرَادِهِمْ لِجُزْئِيَّةِ الْجَمَاعَةِ الصَّالِحَة، وَبِمَا يُمَكِّنُهُمْ مِنْ بِنَاءِ كِيَانِ الأُمَّةِ بِصِفَتِهَا الاجْتِمَاعِيَّةِ الْقِيَادِيَّة. وَأَمَّا الْعَمَلُ التَّغْيِيرِيُّ فَهُوَ عَمَلُ الْجَمَاهِيرِ لأَخْذِ الْـــمُبَادَرَةِ في حِفْظِ الأَمْنِ وَإِنْفَاذِ السُّلْطَانِ الْعَدْلِ وَنَزْعِهِمَا – أي الأَمْنِ وَالسُّلْطَانِ– مِنَ الْهَيْمَنَةِ الأَجْنَبِيَّةِ الْـــمُتَغَلِّبَة، بِاسْتِعْمَالِ السُّبُلِ الْـــمُسْتَطَاعَة. وَتَأْكِيدُ أَنَّ إِصْلاحَ الأُمَّةِ وَتَأْهِيلَ جَمَاهِيرِهَا بِالْـــمَفَاهِيمِ الصَّحِيحَةِ الصَّالِحَةِ يُوصِلُهَا حَتْماً إِلَى التَّغْيِيرِ السِّيَاسِيِّ النَّاجِحِ.

الْـــمَادَّةُ (٤): الإصْلاحُ وَالتَّغْيِيرُ مَطْلَبَانِ جَمَاهِيرِيَّانِ بِضَرُورَتِهِمَا الشَّرْعِيَّةِ وَالْوَاقِعِيَّة، وَجُمْهُورُ الأُمَّةِ هُوَ الْـــمَعْنِيُّ بِأَخْذِ الْـــمُبَادَرَةِ لِتَحْقِيقِهِمَا وَالنَّهْضَةِ بِهَا إِلَى سَابِقِ مَجْدِهَا وَعِزِّهَا لِتَكُونَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ مِنْ جَدِيد.

الْـــمَادَّةُ (٥): الْجَمَاهِيرُ في الْبِلادِ الإسْلامِيَّةِ هُمُ النَّاسُ مِنَ الْـــمُسْلِمِينَ وَمَنْ يُوَالِيهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمِلَلِ وَالدِّيَانَاتِ الأُخْرَى الَّذِينَ عَاشُوا في كَنَفِ دَارِ الإسْلامِ مُنْذُ نُزُولِ الْوَحْيِ وَتَبْلِيغِ الرِّسَالَة؛ فَدَخَلَ النَّاسُ في الإسْلامِ وَاعْتَنَقُوهُ، وَبَقِيَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ عَلَى دِيَانَتِه.

الْـــمَادَّةُ (٦): يَنْظُرُ الإسْلامُ إِلَى الأُصُولِ الْقَوْمِيَّةِ وَالْعِرْقِيَّةِ الْـــمُخْتَلِفَةِ وَالْـــمُتَنَوِّعَةِ بِأَحْكَامِ نِظَامٍ اجْتِمَاعِيٍّ دَقِيقٍ أَوْجَدَ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ الأُلْفَةَ وَالْعَيْشَ الآمِنَ قُرُوناً مِنَ الزَّمَنِ وَحَتَّى عَصْرِ غِيَابِ سُلْطَانِه، وَمَعَ أَنَّ الْجَمَاهِيرَ تَنْبُذُ فِطْرِيّاً – إلا مَنْ شَذَّ – الْعَصَبِيَّةَ الْـــمَذْهَبِيَّةَ الْعَمْيَاءَ وَالطَّائِفِيَّةَ الْغَلْوَاءَ وَالْقَوْمِيَّةَ الْعُنْصُرِيَّةَ وَكَافَّةَ أَشْكَالِ التَّفْرِقَةِ لِهَذِهِ الأُمَّةِ وَتَشْتِيتِ جَمَاهِيرِهَا، إلا أَنَّهُ يَجِبُ تَعْزِيزُ الْعَمَلِ

لإعَادَة بنَاء التَّآلُف وَحفْظ الْحُقُوق وَأَدَاء الْوَاجبَات بمَا يُوَفِّرُ الأَمْنَ وَالاسْتقْرَارَ عَنْ طَرِيقِ مُمَارَسَة إيْصَالِ الْفكْرَة الصَّحيحَة الصَّالحَة وَاتِّخَاذ الأَسْبَاب الْــمُؤَدِّيَة إلَى ذَلكَ.

الْــمَادَّةُ (٧): مَعَ أَنَّ الإصْلاحَ وَالتَّغْيِيرَ عَمَليَّتَان شَاملَتَان للأُمَّة بجَمَاهيرهَا، إلا أَنَّ الْبَدْءَ بهمَا يَكُونُ بإصْلاحِ النُّخْبَة الْعَاملَة في الْحَرَكَات السِّيَاسيَّة أَوَّلاً، لتَتَكَوَّنَ عنْدَهَا الإرَادَةُ الصَّحيحَةُ الْوَاعيَةُ في قيَادَة الأُمَّة إلَى أَمَانهَا وَسُلْطَانهَا وَإسْلامهَا بعَمَليَّة تَجْديد وَتَأْصيل، وَبمَا يُتيحُ لعَامَّة النَّاس الْــمُحَاسَبَةُ عَلَى ذَلكَ.

الْــمَادَّةُ (٨): إنَّ الإصْلاحَ الاجْتمَاعيَّ الْــمُنْتجَ للتَّغْيير السِّيَاسيِّ عَمَليَّةٌ جَمَاعيَّةٌ لا يَقْوَى عَلَيْهَا الْفَرْدُ دُونَ الْجَمَاعَة، وَلا تَقْوَى عَلَيْهَا فئَةٌ دُونَ أُخْرَى، بَلْ يَتَأَتَّى الإصْلاحُ وَيُنْتجُ التَّغْييرَ بتَعَاوُن الْجَميع عَلَيْهمَا، عَلَى أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّعَاوُنُ مَبْنيّاً عَلَى أُسُسٍ صَحيحَة وَأُصُول ثَابتَة وَطَرَائقَ وَاضحَة يَعْمَلُ الْجَميعُ للإهْتدَاء بهَا وَإنْمَائهَا بمَا يُحَقِّقُ الأَهْدَافَ الصَّائبَةَ وَيُنْجزُ الأَعْمَالَ النَّاجحَةَ.

الْــمَادَّةُ (٩): إنَّ سُلُوكَ سَبيلِ الإصْلاحِ لا بُدَّ لَهُ منْ تَحْريك التَّفَاهُم بَيْنَ جَمَاهير الأُمَّة عَلَى أُسُسٍ مَوْضُوعيَّة في مَجَال الْعَمَلِ الْفكْريِّ وَالسِّيَاسيِّ، وَمنْ غَيْر مُحَاوَلَة إقْصَاء الآخَر أَوْ إزَاحَته، وَبمَا يُؤَدِّي إلَى إزَالَة الظُّلْم الاجْتمَاعيِّ وَالاسْتبْدَاد السِّيَاسيِّ وَالتَّحَيُّز السُّلْطَويِّ، وَعَلَى نَحْوٍ يُحَرِّكُ الْعَمَلَ السِّيَاسيَّ وَيُبْعدُهُ عَنِ الْجُمُود وَالتَّخَلُّف، وَيُسَاعدُ عَلَى التَّقَدُّم الَّذي يُسْهمُ في إعَادَة حَضَارَة الأُمَّة وَازْدهَارهَا.

الْــمَادَّةُ (١٠): يَتَوَجَّهُ الْعَمَلُ الإصْلاحيُّ إلَى تَغْيير الْفَرْد وَتَأْهيله لجُزْئيَّة الْجَمَاعَة الصَّالحَة، وَتَظْهَرُ آثَارُ ذَلكَ في اكْتمَال أَجْهزَة هَذه الْجَمَاعَة وَمُؤَسَّسَات الدَّوْلَة بمَا يَنْهضُ بالأُمَّة إلَى مُمَارَسَة حَيَاتهَا الْــمُجْتَمَعيَّة السَّويَّة بالإسْلام.

الْــمَادَّةُ (١١): الأَصْلُ في الإصْلاحِ وَالتَّغْيير مُعَالَجَةُ الْــمُجْتَمَع. وَالْــمُجْتَمَعُ نَاسٌ وَعَلاقَاتٌ. وَالْعَلاقَاتُ صلاتُ النَّاسِ فيمَا بَيْنَهمْ لإشْبَاعِ

جَوْعَاتِهِمْ وَتَدْبِيرِ مَصَالِحِهِمْ. وَتَحْكُمُهَا ثَلاثَةُ أُمُورٍ: الأَفْكَارُ، وَالأَنْظِمَةُ، وَالْـمَشَاعِرُ. وَالأَفْكَارُ: هِيَ مَا يَجُولُ فِي أَذْهَانِ النَّاسِ مِنْ عَقَائِدَ يُؤْمِنُونَ بِهَا وَمَفَاهِيمَ يُكَيِّفُونَ سُلُوكَهُمْ بِحَسْبِهَا. وَالأَنْظِمَةُ: هِيَ الأَحْكَامُ الظَّاهِرَةُ الَّتِي تُعالِجُ نَسَقَ مَصَالِحِهِمْ وَشُؤُونِهِمْ فِي نَسِيجِ عَلاقَاتِهِمْ وَتَصَرُّفَاتِهِمْ. وَالْـمَشَاعِرُ: هِيَ الْـمُيُولُ الشَّائِعَةُ بَيْنَ النَّاسِ اتِّجَاهَ الأَشْيَاءِ عَلَى جِهَةِ الرِّضَا أَوِ الْغَضَبِ، الْحُبِّ أَوِ السُّخْطِ. فَيَسْتَلْزِمُ مُرَاعَاةُ هَذِهِ الأُمُورِ الثَّلاثَةِ فِي أَيَّةِ عَمَلِيَّةِ إِصْلاحٍ وَتَغْيِيرٍ.

الْـمَادَّةُ (١٢): وَمِنْ مُتَطَلَّبَاتِ إِنْجَاحِ الْـمَشْرُوعِ النَّهْضَوِيِّ لِلإِصْلاحِ وَالتَّغْيِيرِ مَا يَأْتِي :

أ . الإِيْمَانُ بِفِكْرَتَي الإِصْلاحِ وَالتَّغْيِيرِ مَعَ الْـمَعْرِفَةِ التَّامَّةِ بِمَاهِيَّتِهِمَا الْـمَطْلُوبَةِ.

ب. بَذْلُ الْجُهْدِ الْـمَطْلُوبِ لِلإِصْلاحِ وَتَحَمُّلُ التَّبِعَاتِ الْـمُحْتَمَلَةِ مِنْ أَجْلِ الْقِيَامِ بِالتَّغْيِيرِ، بَدَنِيَّةً كَانَتْ أَوْ مَادِّيَّةً أَوْ نَفْسِيَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ .

ج. الإِفَادَةُ مِنَ الْفُرَصِ الْـمُتَاحَةِ لِلْعَمَلِ الإِصْلاحِيِّ وَالتَّغْيِيرِيِّ وَالدَّعْوَةِ إِلَيْهِمَا.

د. تَجْسِيدُ الْقُدْوَةِ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَالسُّلُوكِ لِلْقَائِمِينَ بِهَذَا الْـمَشْرُوعِ.

هـ. التَّجَرُّدُ فِي الْعَمَلِ عَنْ مَطَامِعِ الدُّنْيَا وَالإِخْلاصُ فِيهِ للهِ تَعَالَى.

و. إِسْتِحْضَارُ الشُّعُورِ بِأَنَّ الْعَمَلَ فِي الْـمَشْرُوعِ النَّهْضَوِيِّ لِلإِصْلاحِ وَالتَّغْيِيرِ هُوَ مِنَ الْوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ الْكِفَائِيِّ فَضْلاً عَنْ إِنَّهُ مِنَ النَّوَافِلِ بِالنِّسْبَةِ لِلْفَرْدِ.

ز. عَدَمُ الْيَأْسِ وَالتَّرَدُّدِ مِنْ مُوَاصَلَةِ طَرِيقِ الإِصْلاحِ وَالتَّغْيِيرِ إِذَا تَأَخَّرَ أَوْ أَبْطَأَ بِوُجُودِ بَعْضِ الْعَقَبَاتِ.

السِّيَاسَةُ الْمُثْلَى لإِيْجَادِ الْحَرَكَاتِ السِّيَاسِيَّةِ الصَّحِيحَةِ

الْـمَادَّةُ (١٣): الْحَرَكَاتُ السِّيَاسِيَّةُ الْـمُتَنَوِّعَةُ وَالْـمُتَبَايِنَةُ فِي الرَّأْيِ مَظْهَرٌ طَبِيعِيٌّ يَدُلُّ عَلَى حَيَوِيَّةِ الأُمَّةِ بِالْـمَبْدَأِ الَّذِي اعْتَنَقَتْهُ وَآمَنَتْ بِهِ، وَذَلِكَ لِلأُمُورِ الآتِيَةِ:

أ. الأُمَّةُ كِيَانٌ اجْتِمَاعِيٌّ مُعَقَّدٌ وَمُتَنَوِّعٌ، فَهِيَ الْجَمَاعَةُ الَّتِي تَعِيشُ وِفْقَ طَرِيقَةٍ

مُعَيَّنَة بِالْفِطْرَة (الشُّعُور الْغَرِيزِيِّ)، أَوْ بِالْفِكْرَة (النَّوْعِ الْـمَعْرِفِيِّ). فَالأُمَّةُ هِيَ الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ الَّتِي تَجْمَعُهَا عَقِيدَةٌ صَحِيحَةٌ أَوْ فِكْرَةٌ مُعَيَّنَةٌ صَحِيحَةٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحَة وَتَعَارَفَتْ عَلَى طَرِيقَتِهَا فِي الْعَيْشِ.

ب. تَتَنَوَّعُ الأُمَمُ إِلَى ثَلاثَة أَنْوَاعٍ: أُمَّةٌ مُهْتَدِيَةٌ إِلَى الْحَقِّ، وَأُمَّةٌ لَمْ يَبْلُغْهَا الْحَقُّ؛ فَهِيَ تَعِيشُ عَلَى مَا تَظُنُّهُ أَنَّهُ حَقٌّ، وَأُمَّةٌ بَلَغَهَا الْحَقُّ وَأَعْرَضَتْ عَنْهُ لِسَبَبٍ مِنَ الأَسْبَاب.

ت. تَتَحَرَّكُ الأُمَّةُ بِالْفِطْرَة لإِشْبَاعِ جَوْعَاتِهَا، وَتَتَحَرَّكُ بِدَافِعِ نِظَامِ الْفِكْرَة لِرِعَايَة شُؤُونِهَا وَتَدْبِيرِ مَصَالِحِهَا. وَحَرَكَةُ الْفِكْرَة تَدُورُ حَوْلَ مِحْوَرِهَا الْعَقِيدِيِّ لا مَحَالَةَ، ثُمَّ تَتَحَرَّكُ لِلْعَيْش فِي أُطُرِ نُظُمِ الْحَضَارَة حَسْبَ مَا فَهِمَتْهُ مِنْ شَرِيعَتِهَا وَمِنْهَاجِهَا. وَتَتَنَوَّعُ الْحَرَكَاتُ فِي الأُمَّة أَحْزَاباً وَجَمَاعَات حَسْبَ تَفَاوُت قُدُرَات الإِنْسَان فِي الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ وَفُرُوقِه الْفَرْدِيَّة فِي فَهْمِ الْـمَطْلُوب أَوِ الإِحْسَاسِ بِه حِينَ مُمَارَسَته عَمَلاً، أَوْ حِينَ التَّفْكِير فِيه.

الْـمَادَّةُ (١٤): إِنَّ إِنْجَاحَ أَعْمَالِ الْحَرَكَات السِّيَاسِيَّة، وَقِيَادَةَ الْـمُجْتَمَعِ قِيَادَةً وَاعِيَةً مُدْرِكَةً، يَسْتَلْزِمُ تَوَفُّرَ أَرْبَعَة أُمُور حَتَّى يُثْمِرَ النَّجَاحَ، وَيُوصِلَ إِلَى إِنْجَازِ الأَعْمَال وَتَحْقِيقِ الأَهْدَاف، وَهَذِه الأُمُورُ الأَرْبَعَةُ هِيَ:

١. الْفِكْرَةُ الْـمُحَدَّدَةُ.
٢. الطَّرِيقَةُ الْوَاضِحَةُ.
٣. اكْتِمَالُ الْوَعْيِ الصَّحِيحِ وَالإِدْرَاكِ السَّلِيمِ فِي أَشْخَاصِ الْحَرَكَة.
٤. وُجُودُ الرَّابِطَة الصَّحِيحَة.

الْـمَادَّةُ (١٥): الْفِكْرَةُ الْـمُحَدَّدَةُ الْوَاضِحَةُ الْـمَعَالِمِ هِيَ الْعَقِيدَةُ الَّتِي آمَنَتْ بِهَا الْحَرَكَةُ السِّيَاسِيَّةُ وَمَا يَنْبَثِقُ عَنْهَا مِنْ أَفْكَارٍ وَمَا يَتَفَرَّعُ مِنْهَا مِنْ أَحْكَامٍ لِمُعَالَجَة شُؤُون الْحَيَاة فِي الْـمُجْتَمَعِ اقْتِصَادِيًّا وَاجْتِمَاعِيًّا وَقَضَائِيًّا وَكَافَّةَ الْـمَجَالات الْحَيَاتِيَّة لِلْجَمَاعَة، بِحَيْثُ يَسْتَطِيعُ الْعَامِلُ النَّظَرَ بِشَفَّافِيَّةٍ إِلَى جَمِيعِ

زَوايَا الْوَاقِعِ لِمُعَالَجَةِ الْفَسَادِ وَالتَّخَلُّصِ مِنْ أَدْرَانِهِ، وَمُمَارَسَةِ الْحياةِ عَلَى السَّبِيلِ الْـمُسْتَقِيمِ.

الْـمَادَّةُ (١٦): مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِكْرَةِ أَنْ تُقَدِّمَ الْحَرَكَةُ السِّيَاسِيَّةُ مَشْرُوعاً فِكْرِيّاً نَهْضَوِيّاً يَقُومُ عَلَى أَسَاسِ الْعَقِيدَةِ، يُثَقِّفُ الأَذْهَانَ وَيُعَالِجُ أَنْمَاطَ التَّفْكِيرِ لِتَقْوِيَةِ الْفَهْمِ بِالْفِكْرَةِ الإِسْلامِيَّةِ شَرِيعَةً وَمِنْهَاجاً.

الْـمَادَّةُ (١٧): الأَصْلُ فِي الْـمَشْرُوعِ النَّهْضَوِيِّ لِلْحَرَكَاتِ السِّيَاسِيَّةِ أَنْ يَكُونَ خَالِياً مِنْ ثَقَافَةِ الْهَيْمَنَةِ الأَجْنَبِيَّةِ عَلَى الْـمُسْتَوَيَيْنِ الْفِكْرِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ، وَأَنْ تَتَمَيَّزَ صِيَاغَتُهُ الثَّقَافِيَّةُ وَالْعِلْمِيَّةُ وَبَرْنَامَجُهُ السِّيَاسِيُّ بِالأَصَالَةِ الْـمَوْضُوعِيَّةِ الَّتِي تَفْرِضُهَا الْعَقِيدَةُ الإِسْلامِيَّةُ مُتَجَنِّباً الأَفْكَارَ الأَجْنَبِيَّةَ الْغَرِيبَةَ عَنْهَا. وَهَذَا لايَمْنَعُ الإِفَادَةَ مِنَ الْوَسَائِلِ وَالأَسَالِيبِ الإِدَارِيَّةِ الْحَدِيثَةِ بِمَا هُوَ فِي مَجَالِ الْـمَدَنِيَّةِ الْعَامَّةِ.

الْـمَادَّةُ (١٨): تُدْرِكُ الْحَرَكَةُ السِّيَاسِيَّةُ الصَّحِيحَةُ الطَّرِيقَةَ لإِنْفَاذِ فِكْرَتِهَا وَكَيْفِيَّةِ إِنْجَازِ الْعَمَلِ بِهَا، وَتَحْذَرُ الْغُمُوضَ وَالإِبْهَامَ؛ لأَنَّهُمَا مِنْ عَوَامِلِ إِخْفَاقِ النَّشَاطِ السِّيَاسِيِّ لِلْحَرَكَةِ الْـمُعَيَّنَةِ، فَضْلاً عَمَّا يُؤَدِّي إِلَى إِيْجَادِ الرَّيْبِ وَالشُّكُوكِ الَّتِي تُضْعِفُ الثِّقَةَ بِهَا. كَمَا أَنَّ الأَصْلَ الشَّرْعِيَّ يَقْتَضِي مَعْرِفَةَ طَرِيقَةِ إِنْفَاذِ أَفْكَارِ الإِسْلامِ وَإِقَامِ أَحْكَامِهِ فِي الْـمُجْتَمَعِ بِالسِّيَاسَةِ أَوْ بِالسِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

الْـمَادَّةُ (١٩): الْحَرَكَةُ السِّيَاسِيَّةُ النَّاجِحَةُ تُبَيِّنُ لِلنَّاسِ طَرِيقَتَهَا فِي فَهْمِ نُظُمِ الإِسْلامِ وَمُمَارَسَةِ بِنَاءِ الْعَلاقَاتِ مِنْ خِلالِهَا، وَأَنَّهَا تَسِيرُ عَلَى هُدًى بِالْكَيْفِيَّةِ وَالْوَسِيلَةِ وَالأُسْلُوبِ، لا سَيْراً ارْتِجَالِيّاً عَلَى مِزَاجِ أَفْرَادِهَا وَظُنُونِهِمْ. وَتُعَزِّزُ هَذَا الْبَيَانَ وَتُؤَكِّدُ أَنَّهَا أَهْلٌ لِلثِّقَةِ حِينَ تَبْتَعِدُ عَنِ الْوَسَائِلِ الْـمُرْتَجَلَةِ الآنِيَّةِ أَوْ غَيْرِ الْـمَدْرُوسَةِ أَوِ الْـمُلْتَوِيَةِ.

الْـمَادَّةُ (٢٠): تَعْتَمِدُ الْحَرَكَةُ السِّيَاسِيَّةُ الصَّحِيحَةُ عَلَى أَشْخَاصٍ اكْتَمَلَ فِيهِمُ الْوَعْيُ الصَّحِيحُ الْـمُسْتَنِدُ عَلَى الإِدْرَاكِ السَّلِيمِ لِدِينِهِمْ شَرِيعَةً وَمِنْهَاجاً، وَتَبَلْوَرَتْ لَدَيْهِمُ الإِرَادَةُ الصَّحِيحَةُ لإِنْفَاذِهِ فِي الْحَيَاةِ وَالتَّضْحِيَةِ مِنْ أَجْلِهِ بِوَصْفِهِ قَضِيَّةً مَصِيرِيَّةً.

الْـمَادَّةُ (٢١): تَحْذَرُ الْحَرَكَةُ السِّيَاسِيَّةُ الصَّحِيحَةُ الأَمْرَاضَ الْـمُفْسِدَةَ لِنَشَاطِهَا وَالْـمُخْرِجَةَ لِسَيْرِهَا عَنْ طَرِيقِهِ الصَّحِيحِ الْـمُنْتِجِ بِمُلاحَظَةِ مَا يَأْتِي:

أ. الابْتِعَادُ عَنِ اسْتِغْلالِ مَشَاعِرِ جُمْهُورِ الأُمَّةِ وَفَوَرَانِ حَمَاسِهِمْ وَرَغْبَتِهِمْ فِي التَّغْيِيرِ؛ لأَنَّ الدَّافِعَ الْوِجْدَانِيَّ غَيْرُ مَأْمُونِ الْعَاقِبَةِ، فَهُوَ مَعَ ضَرُورَةِ وُجُودِهِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْوَاقِعِيَّةِ، إلا أَنَّهُ لا يَصْلُحُ لانْدِفَاعِ الْحَرَكَةِ السِّيَاسِيَّةِ وَقِيَادَتِهَا فِي السَّيْرِ لانْجَازِ الأَعْمَالِ وَتَحْقِيقِ الأَهْدَافِ، وَلا تُعَوِّلُ الْحَرَكَةُ السِّيَاسِيَّةُ الصَّحِيحَةُ عَلَى الْـمَخْزُونِ الْعَاطِفِيِّ لَدَى الْجُمْهُورِ، وَلا عَلَى الرَّغَبَاتِ وَالْحَمَاسِ فِي الإِصْلاحِ؛ وَالْـمُعَالَجَةُ الْـمُنَاسِبَةُ أَنْ تَتَقَصَّدَ الْحَرَكَةُ الصَّحِيحَةُ الْقُوَّةَ فِي أَعْضَائِهَا، الْـمُتَمَثِّلَةَ بِالإِدْرَاكِ السَّلِيمِ لِلْفِكْرَةِ الْـمُتَبَنَّاةِ وَالْوَعْيِ التَّامِّ عَلَيْهَا بِمَا يُؤَدِّي إِلَى الإِرَادَةِ الصَّحِيحَةِ.

ب. تَعْزِمُ الْحَرَكَةُ السِّيَاسِيَّةُ عَلَى الصِّدْقِ وَخُلُوصِ النِّيَّةِ، فَتَعْمَلُ بِأَسْبَابِ التَّأْهِيلِ الْـمَعْرِفِيِّ وَالنَّفْسِيِّ لِبِنَاءِ الشَّخْصِيَّةِ الْقِيَادِيَّةِ فِي الْفَرْدِ وَإِصْلاحِهِ لِجُزْئِيَّةِ الْجَمَاعَةِ، بِمَا يُنْشِئُ الإِرَادَةَ الصَّالِحَةَ الصَّحِيحَةَ فِيهِمْ بِالإِدْرَاكِ وَالْوَعْيِ لِيَتَأَتَّى النَّشَاطُ السِّيَاسِيُّ الْـمَوْثُوقُ بِهِ الَّذِي يُعَزِّزُ ثِقَةَ الْجُمْهُورِ بِأَنْشِطَةِ هَذِهِ الْحَرَكَةِ.

ت. تَجْعَلُ الْحَرَكَةُ السِّيَاسِيَّةُ الصَّحِيحَةُ مِحْوَرَ دَوَرَانِهَا الإِسْلامَ بِوَصْفِهِ شَرِيعَةً وَمِنْهَاجَ حَيَاةٍ، فَهُوَ مَنْظُومَةٌ مِنَ الأَحْكَامِ الْـمُجْتَمَعِيَّةِ يَجِبُ التَّقَيُّدُ بِهَا عَلَى الْـمُؤْمِنِينَ بِالإِسْلامِ، وَالْحَذَرُ مِنَ الشَّخْصَانِيَّةِ وَالأَعْمَالِ الأَنَانِيَّةِ وَالْـمَصْلَحِيَّةِ وَالْـمُجَامَلَةِ، وَأَنْ تَبْتَعِدَ الْحَرَكَةُ عَنِ الْـمَحْسُوبِيَّةِ وَالْحِزْبِيَّةِ الضَّيِّقَةِ فِي أَنْشِطَتِهَا السِّيَاسِيَّةِ.

الْـمَادَّةُ (٢٢): تَعْتَمِدُ الْحَرَكَةُ السِّيَاسِيَّةُ الرَّابِطَةَ الصَّحِيحَةَ فِي بِنَائِهَا التَّكَتُّلِيِّ بِمَا يُشِيعُ فِي الأُمَّةِ الثِّقَةَ بِمَبْدَأِ الْحَرَكَةِ وَيُعْطِيهَا الْمِصْدَاقِيَّةَ. وَوُجُودُ الرَّابِطَةِ الصَّحِيحَةِ بَيْنَ أَعْضَاءِ تَكَتُّلِ الْحَرَكَةِ السِّيَاسِيَّةِ يَرْتَقِي بِهَا إِلَى أَنْ تَكُونَ حَرَكَةً سِيَاسِيَّةً مَبْدَؤُهَا الإِسْلامُ. وَيَجْعَلُهَا تَسِيرُ بِثَبَاتٍ بَعِيداً عَنْ صِفَةِ التَّجَمُّعَاتِ

وَالْجَمْعِيَّات ذَات الأُفُقِ الْقَرِيبِ الْـمَحْدُود، وَالَّتِي غالباً ما تَأْخُذُ صُوَراً مِن الأَعْمَالِ الآنِيَّة الْـمُرْتَجَلَة. وَمُقْتَضَى ذَلِكَ فَهْمُ مَا يَأْتِي:

أ. الرَّابِطَةُ الصَّحِيحَةُ هِيَ الإِيْمَانُ بالْـمَبْدَأ شَرِيعَةً وَمِنْهَاجاً وَأَنَّهُ الْحلُّ لجميع الْـمُشْكلات وَالْـمَخْرَجُ مِنْ هَذه الأَزَمَات عَلَى الدَّوَام، وَذَلكَ حينَ تَظْهَرُ أَفْكَارُهُ وَأَحْكَامُهُ للْعَامَّة منَ النَّاسِ وَخَوَاصِّهِمْ، وَتَكُونُ مَحَلَّ تَوْجيه حَرَكَتَي الْعَقْلِ وَالْقَلْب لَدَى الْفَرْد وَمَدَارَ الرَّأْي الْعَامِّ وَأَعْرَافه في الْـمُجْتَمَع.

ب. تُفَعِّلُ الْحَرَكَةُ السِّيَاسيَّةُ مَفْهُومَ الرَّابطَة بَيْنَ أَعْضَائهَا، فَتَعْزمُ عَلَيْهِمْ إيْجَادَهَا فيمَا بَيْنَهمْ في مَجَالات التَّفْكير وَالتَّنْفيذ عَنْ طَريقِ التَّعَلُّم وَالدَّرْس وَالارْتقاء بالنَّفْسِ وَالسُّلُوك، فَتَبْتَعدُ عَنِ الْخَطَرَيْن: الطَّبَقيِّ وَالشَّخْصَانيِّ، فَتُبْعدُ الْوَجَاهَةَ وَالْـمَحْسُوبيَّةَ وَمَفَاهيمَ الأَنَانيَّةَ عَنْ جسْمهَا التَّكَتُّليِّ وَنَشَاطهَا السِّيَاسيِّ وَحسِّهَا وَشُعُورهَا الْجَمَاعيِّ.

ت. يُحَتِّمُ وُجُودُ الرَّابطَة الصَّحيحَة عَلَى الْحَرَكَة السِّيَاسيَّة تَقَصُّدَ آثَارهَا في الْعَمَلِ السِّيَاسيِّ حينَ التَّعْبير عَنْ إحْسَاسِ الأُمَّة وَشُعُورهَا وَفكْرهَا بوَصْف الْحَرَكَة كُلَّاً فكْريّاً شُعُوريّاً شَائعاً في الْجَمَاعَة وَمُعَبِّراً عَنْهَا، لا دَخيلاً عَلَيْهَا أَوْ مُتَطَفِّلاً. وَالْحَكَمُ في ذَلكَ وَالرَّقيبُ هُوَ الأُمَّةُ حينَ تُقَرِّرُ مصْدَاقيَّةَ هَذَا التَّعْبير منْ عَدَمه.

ث. الْحَذَرُ منْ تَقْليد أَنْمَاط الأَحْزَاب الْغَرْبيَّة وَطَرَائقهَا في الْفكْر وَالتَّخْطيط وَصنَاعَة الْخطَاب، ممَّا يَسْتَوْجبُ تَقَصُّدَ الإيْمَان بالإسْلام عنْدَ رَبْط أَعْضَاء جسْم الْحَرَكَة تَكَتُّليّاً في الْفكْر وَالْعَمَل.

الْـمَادَّةُ (٢٣): جَعْلُ الْقَضيَّة الإسْلاميَّة هيَ الْقَضيَّةَ الْـمَصيريَّةَ للْحَرَكَة السِّيَاسيَّة إذَا أَرَادَت الصِّحَّةَ وَالصَّالحيَّةَ في بنَاء الْـمُجْتَمَع، وَالْحَذَرُ كُلُّ الْحَذَر منْ جَعْلهَا جُزْئيَّةً منْ قَضَايَا الْـمُجْتَمَع وَمُؤَسَّسَات الدَّوْلَة. وَيُنْظَرُ ذَلكَ بأَنْ يُحْسَبَ الْبُعْدُ الْعَقيديُّ الإيْمَانيُّ حَالَ إنْجَاز الأَعْمَال وَتَحْقيق الأَهْدَاف وَالتَّثْقيف

لهما وَالتَّخْطيط، وَإلا وقعَتْ هَذه الْحَرَكَاتُ بالْخَطَر الْـمبْدَئِيِّ الَّذي يَجْعَلُ أعْمَالَهَا رُدُود فعْلٍ غالباً، وَيَجْعَلُ مَنْظُورَهَا في حُدُودِ أُفقٍ ضَيِّقٍ يُمَيِّعُ عَلَى الْـمُسْلمين أُمُورَ دينهمْ.

الْـمَادَّةُ (٢٤): الْقَاعدَةُ الْفكْرِيَّةُ في كُلِّ عَمَلٍ تَنْشَطُ به الْحَرَكَةُ السِّيَاسيَّةُ يُرَادُ منْهُ إنْجاز الْعمل الْـمَطْلُوب وَتَحْقيق الأَهْدَاف. وَلَـمَّا كَانَ الْعَمَلُ فعْلاً مَقْصُوداً منْ أَجْلِ تَحْقيقِ الْهَدَف تُنَظِّمُهُ الْفكْرَةُ وَمَا يَنْبَثقُ عَنْهَا منْ تَخْطيط وَتَدْبير، فَلَا بُدَّ منْ تَوَفُّرِ أَرْبَعَة أُمُورٍ: الْفكْرَةُ، وَالْعَمَلُ، وَالْهَدَفُ، وَالإيْمَانُ. ليُعَدَّ الْعَمَلُ نَاهضاً.

النظام السياسي للدولة

السِّيَاسَةُ الْمُثْلَى لإصْلاحِ أوْضَاعِ السُّلْطَةِ والْحُكْمِ

الْـمَادَّةُ (٢٥): مَعْنَى الْحُكْمِ: إقَامَةُ سُلْطَانِ الأُمَّةِ وإنْفَاذِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي آمَنَتْ بِهَا. وَالسُّلْطَانُ: هُوَ قُوَّةُ التَّنْفِيذِ لِلْحَاكِمِ الْـمُسْتَمَدَّةُ مِنْ إرَادَةِ الأُمَّةِ. وَمَعْنَى الْحُكْمِ فِي الإسْلَامِ إقَامَةُ السُّلْطَانِ وَإنْفَاذُ الشَّرِيعَةِ وَأحْكَامِ الإسْلَامِ، وَهُوَ حَقٌّ لِلأُمَّةِ لا يُنَازِعُهَا فِيهِ أحَدٌ؛ وَتَمْنَحُهُ لِمَنْ تَخْتَارُ بِرِضَاهَا الَّذِي يُحَتِّمُ الطَّاعَةَ عَلَيْهَا وِفْقَ عَقْدِ الْبَيْعَةِ. وَيَحْرُمُ عَلَى أهْلِ الْقُوَّةِ أخْذُهُ مِنْ غَيْرِ إذْنِ الأُمَّةِ.

الْـمَادَّةُ (٢٦): حُرْمَةُ التَّعَاوُنِ مَعَ قُوَى الْهَيْمَنَةِ الأجْنَبِيَّةِ لأخْذِ الْحُكْمِ وَتَوَلِّي السُّلْطَةِ، وَيَحْرُمُ خِدَاعُ النَّاسِ أوْ تَضْلِيلُهُمْ أوِ الْـمَكْرُ بِهِمْ أوْ غِشُّهُمْ.

الْـمَادَّةُ (٢٧): النِّظَامُ السِّيَاسِيُّ هُوَ مَجْمُوعَةُ الأحْكَامِ الَّتِي تُنَسِّقُ الْعَلاقَةَ بَيْنَ الْحَاكِمِ وَالرَّعِيَّةِ وَتَجْعَلُهَا فِي أوْضَاعٍ مُعَيَّنَةٍ؛ فَهُوَ طَرَائِقُ الْحُكْمِ وَالْقَضَاءِ وَسِيَاسَةِ الدَّوْلَةِ دَاخِلِيًّا وَخَارِجِيًّا، وَتَرْتِيبِ مَنْظُومَاتِ الْقُوَّةِ (الْجَيْشِ وَالشُّرْطَةِ) وَالإدَارَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَغَيْرِهَا مِمَّا يُنَظِّمُ أجْهِزَةَ الدَّوْلَةِ.

الْـمَادَّةُ (٢٨): الأصْلُ فِي النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ فِي الإسْلامِ أنَّهُ أحْكَامٌ شَرْعِيَّةٌ تَسْتَنِدُ عَلَى الْعَقِيدَةِ الإسْلامِيَّةِ، فَتَتَفَرَّعُ مِنْهَا أفْكَارُهُ وَتَنْبَثِقُ عَنْهَا أحْكَامُهُ، وَأيَّةُ مُحَاوَلَةٍ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الإسْلامِ وَسِيَاسَةِ الأُمَّةِ بِهِ يُعَدُّ عَمَلاً لا يَقُومُ عَلَى أسَاسِ الْعَقِيدَةِ الإسْلَامِيَّةِ، وَلا يَمْتَلِكُ الشَّرْعِيَّةَ وَلَيْسَ لَهُ مَا يُسَوِّغُهُ عِنْدَ الْـمُسْلِمِينَ، بَلْ هُوَ عَمَلٌ غَيْرُ إسْلامِيٍّ وَلا يَخْدِمُ الْـمُسْلِمِينَ.

فَصْلٌ

صُورَةُ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ فِي الإِسْلامِ

الْــمَادَّةُ (٢٩): تَطَوَّرَ النِّظَامُ السِّيَاسِيُّ فِي الأُمَّةِ الإِسْلامِيَّةِ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ ﷺ يَمُرُّ بِالْـمَرَاحِلِ الآتِيَة:

أ. حُكُومَةُ النُّبُوَّة.

ب. حُكُومَةُ الْخِلافَة الرَّاشِدَة عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّة.

ت. حُكُومَةُ الْخِلافَة عَلَى مِنْهَاجِ الْـمُلْكِ الْعَضُوضِ.

ث. حُكُومَةُ الْـمُلْكِ الْجَبْرِيِّ.

ج. حُكُومَةُ الْخِلافَة الثَّانِيَة عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّة.

الْــمَادَّةُ (٢٩): الإِمَارَةَ فِي الشَّرْعِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: إِمَارَةٌ عَامَّةٌ، وَإِمَارَةٌ خَاصَّةٌ. وَالإِمَارَةُ الْعَامَّةُ: هِيَ الْـمُطْلَقَةُ غَيْرُ الْـمُقَيَّدَة بِالزَّمَانِ وَالْـمَكَانِ مَا دَامَت الشُّرُوطُ قَائِمَةً فِي الأَمِيرِ وَهِيَ الإِمَامَةُ الْعُظْمَى. وَقَيَّدَ الإِمَارَةَ الْخَاصَّةَ بِضَرُورَةِ الْـمَوْضُوعِ زَمَاناً وَمَكَاناً كَإِمَارَةِ السَّفَرِ وَحُكُومَةِ التَّحْكِيم.

الْــمَادَّةُ (٣٠): أَنَاطَ الشَّرْعُ الإِمَارَةَ الْعَامَّةَ لِلْمُسْلِمِينَ بِحُكُومَةِ الدَّوْلَةِ الإِسْلامِيَّة؛ وَهِيَ دَارُ الإِسْلامِ الَّتِي تَظْهَرُ فِيهَا شَعَائِرُ الْـمُسْلِمِينَ وَخِصَالُ دِينِهِمْ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ أَحَد، وَبِسُلْطَانِهِمْ مِنْ ذَاتِهِمْ، وَبِأَمَانِهِمْ مِنْ أَمَانِ أَنْفُسِهِمْ، وَلا تَظْهَرُ فِيهَا خِصَالُ غَيْرِ الإِسْلامِ إِلا بِإِذْنِ الْـمُسْلِمِينَ. وَهَذِهِ الإِمَارَةُ هِيَ الإِمَامَةُ الْعُظْمَى.

الْــمَادَّةُ (٣١): أَنَاطَ الشَّرْعُ الإِمَارَةَ الْخَاصَّةَ بِمَا ظَهَرَتْ مِنْ أَجْلِه، فَهِيَ مَوْقُوتَةٌ بِحَسْبِ الزَّمَانِ وَالْـمَكَانِ وَلِضَرُورَةٍ وَاقِعِيَّةٍ وَمَطْلَبٍ شَرْعِيٍّ، كَإِمَارَةِ السَّفَرِ أَوِ الضِّيَافَةِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا هُوَ مَرْهُونٌ بِحَالٍ مُعَيَّنَة. وَكَاحْتِكَامِ الْـمُتَخَاصِمِينَ إِلَى قَاضِي التَّحْكِيمِ وَالَّتِي قَضَاؤُهَا مَاضٍ مَا لَمْ يُخَالِفْ الشَّرْعَ أَوْ يَتَدَاخَلْ مَعَ حُكُومَةِ الإِمَامَةِ الْعُظْمَى .

الْـمَادَّةُ (٣٢): في حَال غيَاب الإمَارَة الْعَامَّة وَزَوَال سُلْطَان الْـمُسْلمين منَ الدَّوْلَة، أَوْ حُصُول الْفَرَاغ السِّيَاسيِّ للسُّلْطَة، أَنَاطَ الشَّرْعُ الإمَارَةَ إلَى الْعُلَمَاء. وَلأَنَّ أَمْرَ النَّاس لا يَسْتَقيمُ إلاَّ بالإمَارَة.

الْـمَادَّةُ (٣٣): لكَي يَتَمَكَّنَ الْـمُسْلمُونَ منْ تَحْرير أَنْفُسهمْ منْ تَسَلُّط الآخَرينَ عَلَيْهمْ، لا بُدَّ لَهُمْ منْ صيَاغَة مَشْرُوع النَّهضَة في التَّغْيير السِّيَاسيِّ. وَتَبَنِّي نظَام لصنَاعَة سُلْطَانهمْ منْ ذَاتهمْ، وَإيْجَاد أَمَانهمْ بأَمَان أَنْفُسهمْ لعُمُومَات الشَّريعَة وَضَرُوراتهَا الْحُكْميَّة.

الْـمَادَّةُ (٣٤): تَتَنَوَّعُ حُكُومَةُ الْـمُسْلمينَ حَالَ غيَاب سُلْطَانهمْ عَلَيْهمْ إلَى نَوْعَيْن: (حُكُومَةُ التَّحْكيم) وَهيَ تَسْتَمدُّ قُوَّتَهَا منْ إرَادَة الأُمَّة في الاحْتكَام إلَى الشَّريعَة، وَبنَاء الْحَيَاة بنظَام الدِّين، فَتَتَّخذُهَا الأُمَّةُ مَرْجعيَّةً لَهَا، فَهيَ حُكُومَةٌ تَفرضُهَا الْعَقيدَةُ الإسْلاميَّةُ بالضَّرُورَة الشَّرْعيَّة. وَ(حُكُومَةُ الْـمُفَاوَضَة) وَهيَ مَوْقُوتَةٌ بتَحْقيق أَهْدَافهَا حينَ التَّفَاوُض مَعَ الْـمُتَسَلِّطينَ وَأَعْوَانهمُ الْـمُتَغَلِّبينَ، يَفْرضُهَا الْوَاقعُ السِّيَاسيُّ وَتَقبَلُهَا الأُمَّةُ للضَّرُورَة الْعَمَليَّة، فَتَكُونُ إرَادَةُ حُكُومَة الْـمُفَاوَضَة منْ جنْس إرَادَة حُكُومَة التَّحْكيم لا مَحَالَةَ، وَإلا فَلا يُعْتَدُّ بهَا.

الْـمَادَّةُ (٣٥): تَتَمَثَّلُ حُكُومَةُ التَّحْكيم حَالَ شُغُور الزَّمَان عَن الإمَامَة الْعُظْمَى في جُهْد الْعُلَمَاء الرَّبَّانيِّينَ بصفَتهمْ مَرْجعيَّةً لبَيَان الرَّأْي وَالسِّيَاسَة الْحُكْميَّة وَالثَّوَابت الشَّرْعيَّة، أَوْ بَيَان الْفَتْوَى وَحُكْم الضَّرُورَات في مَجَال السِّيَاسَة الشَّرْعيَّة. فَهيَ حُكُومَةٌ تُوَجِّهُ الرَّأْيَ الْعَامَّ في الْـمُجْتَمع وَتَصُوغُ أَعْرَافَهُ باتِّجَاه النَّهْضَة وَاسْتئْنَاف الْحَيَاة الإسْلاميَّة.

الْـمَادَّةُ (٣٦): تَتَمَثَّلُ حُكُومَةُ الْـمُفَاوَضَة بالنُّخَب السِّيَاسيَّة وَذَوي الْخبْرَة وَالْكَفَاءَة الَّتي تَنْطَلقُ منْ مَبْدَأ الإسْلام، وَتُقَدِّمُ مُشْرُوعَاتهَا لمُعَالَجَة الْقَضَايَا الآنيَّة للنَّاس، بمَا يَجْلبُ لَهُمُ الْـمَصَالحَ وَيَدْفَعُ عَنْهُمُ الْـمَفَاسدَ، فَتَعْمَلُ بالضَّرُورَة الْعَمَليَّة عَلَى مُفَاوَضَة الْـمُتَسَلِّطينَ أَوْ أَعْوَانهمُ الْـمُتَغَلِّبينَ لتَتَوَصَّلَ إلَى تَسْويَة الأُمُور بمَا يُحَافظُ عَلَى هَيْبَة الْـمُسْلمينَ وَإعَادَةَ الشَّوْكَة لَهُمْ منْ جَديْد.

الْـــمَادَّةُ (٣٧): تَأْخُذُ حُكُومَةُ التَّحْكِيمِ مَشْرُوعِيَّتَهَا بِصِفَةِ أَنَّهَا مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ، مُسْتَقِلَّةٌ بِالْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، بَعِيدَةٌ عَنْ نِقَاطِ التَّمَاسِّ مَعَ سُلْطَةِ الْـــمُتَغَلِّبِينَ، تُعْطِي الرَّأْيَ وَالْفَتْوَى فِي السِّيَاسَةِ الْحُكْمِيَّةِ وَالسِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَعَمَلِ حُكُومَاتِ الْـــمُفَاوَضَةِ، وَتُبَيِّنُ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ السَّبِيلَ الْـــمُثْلَى لأَخْذِ الْـــمَصَالِحِ أَوْ عَقْدِ الْهُدْنَةِ أَوْ رَفْعِ الظُّلْمِ أَوْ فَسَادِ الْحُكُومَاتِ الْـــمُتَسَلِّطَةِ.

الْـــمَادَّةُ (٣٨): تَأْخُذُ حُكُومَةُ الْـــمُفَاوَضَةِ مَشْرُوعِيَّتَهَا مِنَ الضَّرُورَةِ الْعَمَلِيَّةِ وَالْوَاقِعِيَّةِ، فَهِيَ فَرِيقُ عَمَلٍ لِتَحْقِيقِ الأَهْدَافِ الآنِيَّةِ وَمَصَالِحِ الأُمَّةِ. وَتُحَاوِلُ التَّمَسُّكَ بِإِرَادَةِ الأُمَّةِ بِمَا يُمَكِّنُهَا مِنْ عَوْدَةِ سُلْطَانِ الأُمَّةِ أَوْ بَعْضِ سُلْطَانٍ قَابِلٍ لِلتَّمَكُّنِ فِي مُسْتَقْبَلِ أَمْرِهَا.

الْـــمَادَّةُ (٣٩): الأَصْـــلُ الشَّرْعِـــيُّ أَنَّ حُكُومَةَ التَّحْكِيمِ ضَرُورَةٌ شَرْعِيَّةٌ فِي حَالِ غِيَابِ الْحُكُومَةِ الإِسْلامِيَّةِ عَنِ السُّلْطَانِ، وَأَنَّ حُكُومَةَ الْـــمُفَاوَضَةِ ضَرُورَةٌ عَمَلِيَّةٌ تُحَافِظُ عَلَى بَعْضِ حُقُوقِ الْـــمُسْلِمِينَ إِلَى حِينِ التَّمْكِينِ، وَهِيَ مِنْ بَابِ أَخَفِّ الضَّرَرَيْنِ.

الْـــمَادَّةُ (٤٠): السِّيَاسَةُ فِي الإِسْلامِ هِيَ رِعَايَةُ الشُّؤُونِ وَتَدْبِيرُ الْـــمَصَالِحِ بِالْحِفْظِ وَالاهْتِمَامِ فِي الدَّاخِلِ وَالْخَارِجِ وِفْقَ أَحْكَامِ الشَّرْعِ، يُشرِفُ عَلَيْهَا الإِمَامُ وَيَقُومُ بِمَسْؤُولِيَّاتِهَا بَيْنَ النَّاسِ. فَهِيَ إِقَامَةُ الثَّوَابِتِ الشَّرْعِيَّةِ كَمَا هِيَ حَسْبَ أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ، وَلا يُنظَرُ إِلَى تَزَاحُمِ الْوَقَائِعِ وَالأَحْدَاثِ أَوِ الضَّرُورَاتِ.

الْـــمَادَّةُ (٤١): السِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ عَمَلُ وَلِيِّ أَمْرِ الْـــمُسْلِمِينَ مِنَ الأُمَرَاءِ أَوِ الْعُلَمَاءِ ، بِطَرِيقَةِ مُمَارَسَةِ الأَحْكَامِ الاجْتِهَادِيَّةِ، بِمَا يُحَقِّقُ الْـــمَقَاصِدَ الشَّرْعِيَّةَ، أَوْ يُؤَدِّي إِلَيْهَا، تَارِكاً الْوَجْهَ الآخَرَ مِنَ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ قَصْداً مِنْ أَجْلِ جَلْبِ الْـــمَصْلَحَةِ أَوْ دَرْءِ الْـــمَفْسَدَةِ؛ لأَنَّ السِّيَاسَةَ الشَّرْعِيَّةَ هِيَ مُمَارَسَةُ الْـــمُمْكِنِ مِنَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ عِنْدَ تَعَذُّرِ السِّيَاسَةِ الْحُكْمِيَّةِ بِاسْتِصْدَارِ فَتْوَى مِنَ الْعُلَمَاءِ أَهْلِ الاخْتِصَاصِ الْـــمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْعَدَالَةِ وَالْـــمُرُوءَةِ، وَأَقَلُّهَا دَفْعُ مَفْسَدَةٍ وَجَلْبُ مَصْلَحَةٍ.

الْــمَادَّةُ (٤٢): الاجْتِهَادُ فِي السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ مَنُوطٌ بِالْعُلَمَاءِ فَلا بُدَّ مِنْ رُجُوعِ الأُمَرَاءِ إِلَيْهِمْ لِتَحْصِيلِ الْفَتْوَى الْــمُسْتَنِدَةِ إِلَى الدَّلِيلِ، وَبِمُمَارَسَةِ طَرِيقَةِ الاجْتِهَادِ الصَّحِيحَةِ الْــمَعْرُوفَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّرَايَةِ، وَكَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي الْــمَادَّةِ (٨) مِنْ نِظَامِ الرَّأْيِ وَالْفَتْوَى وَالسِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ لهيئة علماء المسلمين.

فَصْلٌ

حِمَايَةُ سُلْطَانِ الأُمَّةِ

الْــمَادَّةُ (٤٣): السُّلْطَانُ مِنْ جِهَةِ التَّنْفِيذِ وَالْعَمَلِ هُوَ فِعْلُ الأُمَّةِ الْــمُعَبِّرُ عَنْ إِرَادَتِهَا، فَالسُّلْطَانُ لِلأُمَّةِ، وَأَجْهِزَةُ السُّلْطَةِ هِيَ الْقُوَّةُ الَّتِي تَحْمِي إِنْفَاذَ الأُمَّةِ لإِرَادَتِهَا بِالشَّرْعِ، وَتَتَمَثَّلُ هَذِهِ الْقُوَّةُ بِالدَّوْلَةِ.

الْــمَادَّةُ (٤٤): الدَّوْلَةُ هِيَ مَجْمُوعَةٌ مِنَ النَّاسِ تُشْرِفُ عَلَى إِنْفَاذِ وَتَطْبِيقِ مَجْمُوعِ الْــمَفَاهِيمِ وَالْــمَقَايِيسِ وَالْقَنَاعَاتِ الَّتِي آمَنَتْ بِهَا الأُمَّةُ، وَتَتَمَثَّلُ الدَّوْلَةُ بِالْحَاكِمِ، وَالْقَاضِي، وَالْــمُوَظَّفِ، وَالْجُنْدِيِّ، وَالشُّرْطِيِّ.

الْــمَادَّةُ (٤٥): تُسَنُّ الْقَوَانِينُ الَّتِي تَكُونُ الْــمَفَاهِيمَ لِلدَّوْلَةِ وَالْــمَقَايِيسَ وَالْقَنَاعَاتِ بِحَسْبِ نَوْعِهَا؛ وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: الْقَوَانِينُ الْحَضَارِيَّةُ، وَهِيَ الَّتِي تُنَظِّمُ عَلاقَةَ الإِنْسَانِ بِالإِنْسَانِ بِحَسْبِ عَقِيدَةِ الأُمَّةِ وَإِيْمَانِهَا، وَيَقُومُ بِسَنِّهَا الْــمُتَشَرِّعُونَ مِنْ أَهْلِ الاخْتِصَاصِ الْــمُجْتَهِدِينَ، وَتَحْمِلُ صِفَةَ أَحْكَامٍ شَرْعِيَّةٍ. وَالأُخْرَى الْقَوَانِينُ الْــمَدَنِيَّةُ، وَهِيَ الْفَنِّيَّةُ الْخَدَمَاتِيَّةُ الَّتِي تُنَظِّمُ عَلاقَةَ الإِنْسَانِ بِالأَشْيَاءِ بِصِفَتِهَا الْــمَادِّيَّةِ، وَيُرْجَعُ لِمَعْرِفَتِهَا إِلَى أَهْلِ الاخْتِصَاصِ الإِدَارِيِّينَ وَالْفَنِّيِّينَ وَذَوِي الْمِهَنِ. وَيُرَاعَى فِي سَنِّ الْقَانُونِ مَا سَيَأْتِي فِي (السِّيَاسَةُ الْــمُثْلَى لِوَضْعِ الدُّسْتُورِ).

الْـــمَادَّةُ (٤٦): وَضْعُ آلِيَّةٍ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُحَافِظَ عَلَى سُلْطَانِ الأُمَّةِ، وَأَنْ لا تُسْتَغَلَّ السُّلْطَةُ لأغْرَاضِ أَشْخَاصٍ أَوْ جَمَاعَاتٍ أَوْ أَحْزَابٍ، وَبِمَا يُمَكِّنُ الأُمَّةَ مِنْ مُمَارَسَةِ حَقِّهَا فِي السُّلْطَانِ عَنْ طَرِيقِ النُّظُمِ الشَّرْعِيَّةِ.

الْـــمَادَّةُ (٤٧): تَطْبِيقُ الْحَاكِمِ لِلنُّظُمِ الإِسْلامِيَّةِ يَتَمَثَّلُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ هِيَ: نِظَامُ السِّيَاسَةِ الدَّاخِلِيَّةِ وَالْخَارِجِيَّةِ، وَنِظَامُ أَجْهِزَةِ الدَّوْلَةِ وَالْحُكْمِ، وَالنِّظَامُ الاجْتِمَاعِيُّ، وَالنِّظَامُ الاقْتِصَادِيُّ، وَنِظَامُ التَّعْلِيمِ.

النِّظَامُ الاجْتِمَاعِيُّ

السِّيَاسَةُ الْمُثْلَى لِبِنَاءِ إِنْسَانِ الأُمَّةِ وَالْعِنَايَةِ بِالْمَرْأَةِ

الْـــمَادَّةُ (٤٨): النِّظَامُ الاجْتِمَاعِيُّ: هُوَ مَجْمُوعُ الْقَوَانِينِ الَّتِي تُنَظِّمُ عَلاقَةَ الْـــمَرْأَةِ بِالرَّجُلِ وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى هَذِهِ الْعَلَاقَةِ مِنْ تَفَرُّعَاتِ قَضَايَا الأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ. وَالنِّظَامُ الاجْتِمَاعِيُّ فِي الإِسْلَامِ هُوَ مَجْمُوعُ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي نَظَّمَتْ عَلَاقَةَ الْـــمَرْأَةِ بِالرَّجُلِ وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى هَذِهِ الْعَلاقَةِ فِي مَجَالِ الأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ.

الْـــمَادَّةُ (٤٩): الأُمَّةُ كِيَانٌ اجْتِمَاعِيٌّ مُعَقَّدٌ وَمُتَنَوِّعٌ، مُكَوَّنٌ مِنْ أَفْرَادٍ تَأَهَّلُواْ لِجُزْئِيَّةِ الْجَمَاعَةِ بِمَا تَعَارَفُواْ عَلَيْهِ وَتَآلَفُواْ.

الْـــمَادَّةُ (٥٠): الأُمَّةُ الإِسْلامِيَّةُ كِيَانٌ اجْتِمَاعِيٌّ مُكَوَّنٌ مِنْ شُعُوبٍ وَقَبَائِلَ تَعَارَفُواْ عَلَى الإِسْلامِ وَآمَنُواْ بِهِ شَرِيعَةً وَمِنْهَاجاً، وَعَمِلُواْ بِأَحْكَامِهِ وَأَفْهَامِهِ. وَأَيُّ مُحَاوَلَةٍ لإِخْرَاجِهِمْ مِنْ هَذِهِ الْكَيْنُونَةِ الْعَقِيدِيَّةِ تُعَدُّ مُحَاوَلَةً لإِخْرَاجِهِمْ مِنَ الإِيْمَانِ.

الْـــمَادَّةُ (٥١): الإِنْسَانَ هُوَ الْكَائِنُ الْحَيُّ الْعَاقِلُ الَّذِي أَرَادَ اللهُ مِنْهُ الْعِبَادَةَ، فَاسْتَخْلَفَهُ فِي الأَرْضِ بَعْدَ أَنْ خَلَقَهُ مِنْ طِينٍ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَهُ مَلائِكَتَهُ، وَعَلَّمَهُ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا وَسَخَّرَ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ، وَفَضَّلَهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِهِ تَفْضِيلاً، وَذَلِكَ حِينَ يَسْتَعْمِلُ مَا وَهَبَهُ إِيَّاهُ مِنْ نِعْمَةِ الْعَقْلِ. وَاصْطَفَى مِنْهُ رُسُلاً، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِمْ كُتُبَهُ لِهِدَايَتِهِ وَسَعَادَتِهِ، وَحَذَّرَهُ عَاقِبَةَ مُخَالَفَةِ رُسُلِ اللهِ وَأَنْبِيَائِهِ.

الْـــمَادَّةُ (٥٢): الإِنْسَانُ بَعْدَ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلامُ، مِنْهُ الْـــمُهْتَدِي الْـــمُؤْمِنُ بِشَرِيعَةِ اللهِ، وَمِنْهُ الضَّالُّ الْكَافِرُ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ. وَإِنْسَانُ الأُمَّةِ هُوَ الإِنْسَانُ الْـــمُهْتَدِي بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، الْـــمُؤْمِنُ بِعَقِيدَةِ الإِسْلامِ قَوْلاً وَعَمَلاً. وَالْعَمَلُ لِبِنَاءِ إِنْسَانِ الأُمَّةِ ضَرُورَةٌ لِعِصْمَةِ الْبِلادِ مِنَ الْبَلاءِ، وَالنَّهْضَةِ بِالْـــمُجْتَمَعِ إِلَى الارْتِقَاءِ وَالتَّصَاعُدِ الْـــمَرْمُوقِ بَيْنَ الأُمَمِ.

الْـمَادَّةُ (٥٣): لِكَي تَتمَّ عَمَلِيَّةُ بِنَاءِ إِنْسَانِ الأُمَّةِ بِنَاءً صَحِيحاً، لا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ مَا يَأْتِي:

أ. تَأْكِيدُ احْتِرَامِ ثَوَابِتِ الأُمَّةِ الْـمُتَمَثِّلَةِ بِعَقِيدَتِهَا؛ وَذَلِكَ بِطَرِيقَةِ حِمَايَةِ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ مِنْ أَنْ تُدَنَّسَ أَوْ تُهَانَ.

ب. تَرْبِيَةُ النَّشْءِ فِكْرِيّاً وَعَمَلِيّاً عَلَى مَبْدَأِ الإِسْلامِ، وَتَأْسِيسُ تَفْكِيرِهِمْ وَثَقَافَتِهِمْ وَمُيُولِهِمْ عَلَى أَسَاسِ عَقِيدَتِهِ وَشَرِيعَتِهِ.

ت. إِعْطَاءُ الْـمَجَالِ الشَّامِلِ وَالْوَاسِعِ لِلدَّعْوَةِ وَإِفْهَامِ النَّاسِ إِسْلامَهُمْ، وَبَيَانِ عَقِيدَتِهِمْ وَتَقْوِيَةِ أَذْهَانِهِمْ فِي إِدْرَاكِ أَفْكَارِ الإِسْلامِ وَأَحْكَامِهِ، وَزِيَادَةِ وَعْيِهِمْ فِي ذَلِكَ حِينَ التَّعَامُلِ مَعَ الْـمُسْتَحْدَثَاتِ وَالْـمُسْتَجِدَّاتِ.

ث. حَثُّ النَّاسِ عَلَى زِيَادَةِ التَّثَقُّفِ بِالإِسْلامِ وَالتَّمَسُّكِ بِأَخْلاقِهِ وَالالْتِزَامِ بِالْعِبَادَاتِ، وَاخْتِيَارِ الْوَسَائِلِ وَالأَسَالِيبِ النَّاجِحَةِ فِي الْعَلاقَاتِ.

ج. تَنْقِيَةُ أَجْهِزَةِ الإِعْلامِ مِنْ كُلِّ مَا يَتَعَارَضُ مَعَ أَحْكَامِ الإِسْلامِ وَمُقْتَضَيَاتِ الْخُلُقِ الْقَوِيمِ.

ح. تَمْكِينُ الإِنْسَانِ مِنْ أَسْبَابِ الْـمَعْرِفَةِ مِنَ الْوَسَائِلِ وَالأَسَالِيبِ، بِإِيجَادِ الْـمُؤَسَّسَاتِ الَّتِي تُمَكِّنُ مِنْ هَذِهِ الأَسْبَابِ، عَلَى الْـمُسْتَوَيَيْنِ الْعِلْمِيِّ الشَّرْعِيِّ وَالْعِلْمِيِّ التِّقَنِيِّ.

خ. دَعْمُ الْعُلَمَاءِ وَالْـمُفَكِّرِينَ وَذَوِي الْخِبْرَاتِ وَالْـمُؤَهِّلاتِ الإِبْدَاعِيَّةِ، بِمَا يُعَزِّزُ ثِقَةَ الْـمُسْلِمِينَ بِأَنْفُسِهِمْ وَيُمَكِّنُهُمْ مِنَ الإِبْدَاعِ وَالاجْتِهَادِ، فَإِذَا كَانَتْ قِيمَةُ الإِنْسَانِ بِمَا يُحسِنُ، فَإِنَّ قِيمَةَ الأُمَّةِ وَرِيَادَتَهَا بِالإِنْسَانِ الْـمُحْسِنِ فِي كُلِّ شَيْءٍ عِلْماً وَعَمَلاً.

فَصْلٌ

الْعِنَايَـةُ بِالْمَـرْأَة

الْـمَادَّةُ (٥٤): النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ، وَالْـمَرْأَةُ فِي الإسْلامِ أُمٌّ وَرَبَّةُ بَيْتٍ وَعِرْضٌ يَجِبُ أَنْ يُصَانَ، فَيُحْتَرَمُ شَأْنُها وَتُقَدَّمُ لَهَا الْخَدَمَاتُ الَّتِي تَحْتَاجُهَا، وَتَرعَاها الدَّوْلَةُ رِعَايَةً خَاصَّةً تُجَنِّبُهَا الْحَاجَةَ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْ دَارِهَا بِقَصْدِ التَّكَسُّبِ.

الْـمَادَّةُ (٥٥): مِنْ حَيْثُ الْحُقُوقُ الإنْسَانِيَّةُ، فَلِلْمَرْأَةِ مَا لِلرَّجُلِ مِنْ حَقِّ مُمَارَسَةِ الاشْتِرَاكِ فِي الأَعْمَالِ السِّيَاسِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالْوَظَائِفِ الْعَامَّةِ عَلَى أُسْلُوبٍ يُحَافِظُ عَلَى كَرَامَةِ الْـمَرْأَةِ وَيَصُونُ عِرْضَهَا وَيَحْفَظُ مَاءَ وَجْهِهَا، فَيَكُونُ اجْتِمَاعُهَا لِحَاجَةٍ يُقِرُّهَا الشَّرْعُ، وَيُقِرُّ الاجْتِمَاعَ مِنْ أَجْلِهَا.

الْـمَادَّةُ (٥٦): إعْطَاءُ الْـمَرْأَةِ الْهَيْبَةَ وَالاحْتِرَامَ فِي كُلِّ مَكَانٍ تَصِلُ إِلَيْهِ، بِحَيْثُ تُمَكَّنُ مِنْ رِعَايَةِ شُؤُونِهَا، فَتُعطَى مَا يُعطَى الرَّجُلُ مِنَ الْحُقُوقِ، وَيُفرَضُ عَلَيْهَا مَا يُفْرَضُ عَلَيْهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، إلا مَا خَصَّهَا الإسْلامُ بِهِ أَوِ اسْتَثْنَاهَا مِنْهُ، أَوْ خَصَّ الرَّجُلَ بِهِ وَذَلِكَ بِالأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَأَنْ تُبَاشِرَ جَمِيعَ شُؤُونِ الْحَيَاةِ بِنَفْسِهَا حَسْبَ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

الْـمَادَّةُ (٥٧): لِلْمَرْأَةِ الْحَقُّ فِي مُمَارَسَةِ أَيٍّ مِنْ وَظَائِفِ الدَّوْلَةِ وَمَهَامِّهَا إِنْ طَلَبَتْ ذَلِكَ وَكَانَتْ مِنْ أَهْلِ الْكَفَاءَةِ وَالْقُدْرَةِ، بِاسْتِثْنَاءِ الْوِلايَةِ الْعَامَّةِ وَمَا كَانَ فِي حُكْمِهَا.

الْـمَادَّةُ (٥٨): تُمْنَعُ كُلُّ أَسْبَابِ الْفَسَادِ الاجْتِمَاعِيِّ كَالتَّبَرُّجِ وَالْخُلْوَةِ وَكَشْفِ الْعَوْرَةِ أَمَامَ الأَجَانِبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ خَطَرٌ عَلَى الأَخْلاقِ وَيُشِيعُ الْفَاحِشَةَ بَيْنَ النَّاسِ. وَلِلْمَرْأَةِ فِي حَيَاتِهَا الْخَاصَّةِ مَا أَحَلَّهُ الشَّرْعُ لَهَا فِي عِيشَتِهَا مَعَ النِّسَاءِ أَوْ مَعَ الْـمَحَارِمِ، وَالأَصْلُ التَّقَيُّدُ بِالأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَعْظِيمُ شَعَائِرِ اللهِ.

الْـــمَادَّةُ (٥٩): الأَصْلُ فِي الإسْلامِ أَنَّ الْحَيَاةَ الاجْتِمَاعِيَّةَ تَقُومُ بَيْنَ الْـــمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ بِصِفَةِ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَهِيَ حَيَاةُ اطْمِئْنَانٍ، وَعِشْرَةُ الزَّوْجَيْنِ عِشْرَةُ صُحبَةٍ، وقِوَامَةُ الزوجِ عَلَى الزَّوْجَةِ قِوَامَةُ رِعَايَةٍ لَا قِوَامَةُ حُكْمٍ، وَمَعَ أَنَّ الطَّاعَةَ فَرْضٌ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ بِالْـــمَعْرُوفِ لَا بِالتَّعَسُّفِ، كَمَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ لَهَا، وَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لا وَلِيَّ لَهُ.

النِّظَامُ الاقْتِصَادِيُّ

السِّيَاسَةُ الْمُثْلَى لِبِنَاءِ اقْتِصَادٍ قَوِيٍّ

الْـمَادَّةُ (٦٠): تَتَمَثَّلُ الْقَضِيَّةُ الاقْتِصَادِيَّةُ بِضَرُورَةِ اسْتِثْمَارِ جَمِيعِ مَوَارِدِ الْبَلَدِ وَجُهُودِ أَبْنَائِهِ لِخِدْمَتِهِ، وَأَنْ تُمَكِّنَ الرَّعِيَّةُ مِنْ كُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُعِينَهُمْ عَلَى إِشْبَاعِ حَاجَاتِهِمُ الأَسَاسِيَّةِ وَالْكَمَالِيَّةِ.

الْـمَادَّةُ (٦١): يُعَدُّ الْـمَالُ فِي الإِسْلامِ قُوَّةَ الأُمَّةِ الْـمَادِّيَّةَ الَّتِي يَجِبُ الْحِفَاظُ عَلَيْهَا وَتَنْمِيَتُهَا وَتَرْشِيدُهَا إِنْفَاقاً وَعَدَمُ تَبْدِيدِهَا بِمَا لَا يَعُودُ عَلَى النَّاسِ بِالْخَيْرِ.

الْـمَادَّةُ (٦٢): الْـمُشْكِلَةَ الاقْتِصَادِيَّةُ تَكْمُنُ فِي كَيْفِيَّةِ تَوْزِيعِ الأَمْوَالِ وَالْـمَنَافِعِ عَلَى جَمِيعِ أَفْرَادِ الرَّعِيَّةِ، وَتَمْكِينُهُمْ مِنَ الانْتِفَاعِ بِهَا بِتَمْكِينِهِمْ مِنْ حِيَازَتِهَا وَمِنَ السَّعْيِ لَهَا بِالْوَسَائِلِ الْـمَشْرُوعَةِ.

الْـمَادَّةُ (٦٣): يُوجِبُ الإِسْلامُ عَلَى سِيَاسَةِ الدَّوْلَةِ ضَمَانَ إِشْبَاعِ جَمِيعِ الْحَاجَاتِ الأَسَاسِيَّةِ لِلأَفْرَادِ، وَضَمَانَ تَمْكِينِهِمْ مِنْ إِشْبَاعِ حَاجَاتِهِم الْكَمَالِيَّةِ عَلَى الْـمُسْتَوَى الْـمُسْتَطَاعِ.

الْـمَادَّةُ (٦٤): الْـمَالُ للهِ وَحْدَهُ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَخْلَفَ الإِنْسَانَ فِيهِ؛ وَبِهَذَا الاسْتِخْلافِ الْعَامِّ صَارَ لَهُ حَقُّ مِلْكِيَّتِهِ، وَهُوَ الَّذِي أَذِنَ لِلْفَرْدِ بِحِيَازَتِهِ، فَصَارَ لَهُ بِهَذَا الإِذْنِ الْخَاصِّ مِلْكِيَّتُهُ بِالْفِعْلِ. فَلَيْسَ لأَحَدِ التَّصَرُّفُ فِيهِ إِلا بِإِذْنِهِ.

الْـمَادَّةُ (٦٥): مِلْكِيَّةُ الأَمْوَالِ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ: مِلْكِيَّةٌ فَرْدِيَّةٌ، وَمِلْكِيَّةٌ عَامَّةٌ، وَمِلْكِيَّةُ الدَّوْلَةِ. وَلَقَدْ حَدَّدَ الإِسْلامُ مَفَاهِيمَ هَذِهِ الْمِلْكِيَّةِ وَأَنْوَاعَهَا وَأَسْبَابَهَا وَكَيْفِيَّةَ التَّعَامُلِ بِهَا وَإِنْمَائِهَا.

الْـمَادَّةُ (٦٦): لَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَوْ أَيَّةِ سُلْطَةِ التَّصَرُّفُ بِالْـمَالِ إِلا وِفْقَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ؛ لأَنَّ التَّصَرُّفَ بِالْمِلْكِيَّةِ مُقَيَّدٌ بِإِذْنِ الشَّارِعِ. سَوَاءٌ أَكَانَ تَصَرُّفاً

بالإنْفَاق أَمْ تَصَرُّفاً بتَنْمِيَة الْملْك، فَيُمْنَعُ السَّرَفُ وَالتَّرفُ وَالتَّقْتِيرُ، وَالاحْتِكَارُ وَسَائِرُ الْـمُعَامَلات الْـمُخَالفَة للشَّرْع.

الْـمَادَّةُ (٦٧): الأَرْضُ في بلاد الْـمُسْلمينَ عشْريَّة وَخَرَاجيَّة، وَأَحْكَامُهُمَا مَعْرُوفَةٌ وَوَاضحَةٌ، فَلا يُتَصَرَّفُ فيْهَا إلا وِفْقَ مَا هُوَ مَأْذُونٌ به شَرْعاً. وَالأَرْضُ الْـمَوَاتُ تُمْلَكُ بالإحْيَاء وَالتَّحْجير.

فَصْلٌ

مُكَافَحَةُ الفَقْر

الْـمَادَّةُ (٦٨): إنَّ الْبلادَ الإسْلاميَّةَ عَامَّةً، وَبَلَدُنَا الْعرَاقُ خَاصَّةً منْ أَغْنَى بلاد الْعَالَم في ثَرَوَاته الطَّبيعيَّة وَالإنْسَانيَّة، فَهيَ غَنيَّةٌ غنَاءً يَكْفيهَا وَيَزيدُ عَنْ حَاجَتهَا إذَا مَا اسْتَثْمَرَتْهُ اسْتثْمَاراً صَحيحاً، وَعَلَى هَذَا تُوَزَّعُ الثَّرَوَاتُ حَسْبَ مَا قَرَّرَهُ الشَّرْعُ في أَحْكَام الْـمَال، وَهيَ مُفَصَّلَةٌ في مَظَانِّهَا منْ كُتُب الْفقْه وَكُتُب الأَمْوَال الْـمُتَخَصِّصَة في ذَلكَ.

الْـمَادَّةُ (٦٩): يُفْسَحُ الْـمَجَالُ لتَنْميَة الأَمْوَال وَالْجُهْد الاسْتثْمَاريِّ حَسْبَ الأَسْبَاب الشَّرْعيَّة لتَنْميَة الْـمَال وَطَرَائق حيَازَته، وَتَنْميَة الْجُهُود وَاسْتثْمَارهَا حَسْبَ الأَحْكَام الشَّرْعيَّة الْـمُتَعَلِّقَة بذَلكَ.

الْـمَادَّةُ (٧٠): تَوْفيرُ الأَسْبَاب الْخَدَميَّة للْحَيَاة الْكَريمَة لكُلِّ فَرْد بذَاته أَوْ للأُسْرَة بمَجْمُوعهَا بقَدْر الإمْكَان، بمَا لا يَشْغَلُهَا عَن الْعبَادَة لله في أَعْمَالهَا وَأَقْوَالهَا، وَهيَ الَّتي تَعْمَلُ عَلَى رَفْع الْـمُسْتَوَى الثَّقَافيِّ للنَّاس في أَعْرَافهمُ الاجْتمَاعيَّة.

نظامُ التَّعْليم

السِّيَاسَةُ الْمُثْلَى لبِنَاءِ الشَّخْصِيَّة الْمَعْنَوِيَّة لِلْفَرْدِ وَالْجَمَاعَة

الْـــمَادَّةُ (٧١): تَهْتَمُّ السُّلْطَةُ فِي قَضِيَّة التَّعْلِيم بِنَهْضَة الأُمَّة بِطَرِيقَة تَفْعِيل قُدْرَتِهَا عَلَى إِدَامَة وُجُودِهَا الرِّيَادِيِّ بِالنُّخْبَة مِنَ الْـــمُبْدِعِينَ فِي مُخْتَلَف الْـــمَجَالَات الْـــمَعْرِفِيَّة، وَلِذَلِكَ تَنْشَطُ الأُمَمُ الْـــمُتَقَدِّمَةُ بِالْـــمَال وَالتَّدْرِيب وَالإِعْدَاد وَتَوْفِير الأَبْنِيَة وَالْـــمَكْتَبَات وَالْـــمَلاعِب وَالْـــمَعَامِل وَالأَجْهِزَة وَكُلِّ مَا مِنْ شَأْنِه أَنْ يَبْنِيَ سِيَاسَةً تَعْلِيمِيَّةً نَاهِضَةً.

الْـــمَادَّةُ (٧٢): تَحْسِينُ أَوْضَاعِ الْـــمُعَلِّمِينَ الْوَظِيفِيَّة وَالْـــمَادِّيَّة حَتَّى يَسْتَغْنِي الْـــمُعَلِّمُ بِدَخْله الرَّسْمِيِّ مِنْ وَظِيفَته عَنِ اللُّجُوء إِلَى مَا يَشْغَلُهُ عَنِ الْعِلْم وَمُتَابَعَة تَطَوُّرَاته وَمَا يَلْزَمُ فِيه مِنْ خِبْرَات، وَلِكَي يَكُونَ الْـــمُعَلِّمُ فِي مَوْضِع الاحْتِرَام وَالتَّقْدِير اللائِق به اجْتِمَاعِيّاً وَأَدَبِيّاً.

الْـــمَادَّةُ (٧٣): الاهْتِمَامُ بِمَنَاهِج التَّعْلِيم وَالتَّدْرِيس فِي مُخْتَلَف مَرَاحِلهَا الابْتِدَائِيَّة وَالْـــمُتَوَسِّطَة وَالإِعْدَادِيَّة وَالْجَامِعِيَّة، بِمَا يَنْهَضُ بِهَا وَبِمُؤَهِّلاتِهَا إِلَى الْـــمُسْتَوَى الرَّائِد لبِنَاء الْحَضَارَة الإِسْلامِيَّة وَالْـــمَدَنِيَّة الْـــمُعَاصِرَة.

الْـــمَادَّةُ (٧٤): اعْتِمَادُ سِيَاسَة التَّعْلِيم الَّتِي تَبْنِي الشَّخْصِيَّةَ الإِسْلامِيَّةَ وَتُكَوِّنُهَا مَعْرِفِيّاً وَخِبْرَاتِيّاً عَلَى الْـــمُسْتَوَى الْـــمَطْلُوب فِي عُرْف الشَّرِيعَة، بِمَا يَجْعَلُهَا فِي مُسْتَوَى الْـــمَسْؤُولِيَّة وَالرِّيَادَة، فَتُتَّخَذُ الأَسْبَابُ اللازِمَةُ مَنْهَجِيّاً لإِيجَاد الْعَقِيدَة الصَّحِيحَة عِنْدَ أَبْنَاء الأُمَّة مُنْذُ نُعُومَة أَظْفَارِهِمْ، وَالأَسْبَابُ اللازِمَةُ لبِنَاء تَفْكِيرِهِمْ وَمُيُولِهِمْ عَلَى أَسَاسِهَا، وَحَثُّهُمْ عَلَى الاسْتِزَادَة مِنَ الطَّاعَات وَالثَّقَافَة وَالْقِيَم السُّلُوكِيَّة الصَّحِيحَة .

الْـمَادَّةُ (٧٥): يَقُومُ مَنْهَجُ التَّعْليمِ عَلَى أَسَاسِ الْعَقيدَةِ الإسْلاميَّة، فَتُوضَعُ مَوَادُّ الدِّرَاسَة وَطَرَائقُ التَّدْريسِ جَميعُهَا عَلَى الْوَجْه الَّذي لا يُحدثُ أَيَّ خُرُوجٍ في التَّعْليمِ عَنْ هَذَا الأَسَاسِ. وَتَكُونُ سيَاسَةُ التَّرْبيَة الثَّقَافيَّة وَالتَّعْليمِ سَائرَةً عَلَى النَّهْجِ الصَّحيحِ لتَكْوِينِ الْعَقْليَّة وَالنَّفْسيَّة للدَّارِسينَ، وَتُوضَعُ جَميعُ مَوَادِّ الدِّرَاسَة بمَا يَخْدمُ هَذه السِّيَاسَةَ.

الْـمَادَّةُ (٧٦): الارْتفَاعُ بالْـمُسْتَوَى الْـمَعيشيِّ لطَالب الْعلْم، بتَخْصيص الأَمْوَال لَهُ عَلَى حَسْبَ مَا يَكْفيه، وَذَلكَ عَنْ طَرِيقِ رَفْعِ نسْبَة الأَمْوَال الْـمُخَصَّصَة للتَّعْليمِ وَالتَّرْبيَة. لأَنَّ الْغَايَةَ منَ التَّعْليمِ هيَ إيجَادُ الشَّخْصيَّة الإسْلاميَّة وَالْوَطَنيَّة وَتَزْويدُ النَّاسِ بالْعُلُومِ وَالْـمَعَارِف الْـمُتَعَلِّقَة بشُؤون الْحَيَاة، ممَّا يَتَطَلَّبُ تَوْفيرَ الْفُرَصِ الْكَافيَة للتَّفْكيرِ وَالتَّأَمُّلِ وَالْعَمَلِ، فَتُجْعَلُ طَرَائقُ التَّعْليمِ عَلَى الْوَجْه الَّذي يُحقِّقُ هَذه الْغَايَةَ، وَتُوَفِّرُ للْمُتَعَلِّمِ الْفُسْحَةَ الزَّمَانيَّةَ وَالرَّاحَةَ النَّفْسيَّةَ لإنْجَازِ ذَلكَ.

الْـمَادَّةُ (٧٧): الْعَمَلُ الْجَادُّ عَلَى مَحْوِ الأُمِّيَّة، وَتَعْليمِ الإنْسَان مَا يَلْزَمُ لَهُ في مُعْتَرَك الْحَيَاة ممَّا يَجبُ عَلَى الدَّوْلَة أَنْ تُوفِّرَهُ لكُلِّ فَرْدٍ وَبمَا يَتَيَسَّرُ منْ إمْكَانَات.

الْـمَادَّةُ (٧٨): الاهْتمَامُ بالرِّيَاضَة الْبَدَنيَّة وَالتَّدْريبِ الْعَسْكَريِّ وَالْفُنُون وَالصِّنَاعَات، وَسَائرِ الثَّقَافَات الْـمَشْرُوعَة.

الْـمَادَّةُ (٧٩): الاهْتمَامُ بالْـمُخْتَبَرَات وَالْـمَكْتَبَات وَمَنَاهجِ التَّطْويرِ الْعلْميِّ، فَتُهَيِّءُ الدَّوْلَةُ الْـمَكْتَبَات وَالْـمُخْتَبَرَات وَسَائرِ وَسَائلِ الْـمَعْرِفَة، فَضْلاً عَنِ الْـمَدَارِسِ وَالْجَامعَات، لتَمْكينِ الَّذينَ يَرْغَبُونَ مُوَاصَلَةَ الأَبْحَاث في شَتَّى الْـمَعَارِف الشَّرْعيَّة وَالْـمَعَارِف الْعلْميَّة التَّجْريبيَّة وَالتِّقَنيَّة، وَكَذَلكَ الْـمَعَارِف الَّتي تُسَهِّلُ لَهُمُ الاخْترَاعَ وَالاكْتشَافَ وَالإبْدَاعَ وَكُلَّ الأَسْبَابَ الَّتي تُؤَدِّي إلَى ذَلكَ، حَتَّى يُوجَدَ في الأُمَّة حَشْدٌ منَ الْـمُجْتَهدينَ وَالْـمُبْدعينَ وَالْـمُخْترِعينَ.

الْـمَادَّةُ (٨٠): تَشْكِيلُ مُؤَسَّسَات لِمُتَابَعَة الدِّرَاسَات وَالْبُحُوث الْعِلْمِيَّة وَالتِّقَنِيَّة وَالشَّرْعِيَّة الَّتِي تَمَّتْ وَالَّتِي يُتَطَلَّبُ الْبَحْثُ فِيهَا، وَتَنْسِيقُ الْجُهُود بِمَا يَخْدمُ فِي الْبِنَاء الْحَضَارِيّ وَالتَّقَدُّم الْـمَدَنِيّ، وَاعْتِمَادُ خُطَّة شَامِلَة تَتَنَاسَقُ فِي نِظَامِهَا الْـمَعَاهِدُ وَالْـمَدَارِسُ وَالْجَامِعَاتُ بِمَا يُشَكِّلُ مِنْهَا فَرِيقَ عَمَلٍ يَخْدمُ الأُمَّةَ.

الْـمَادَّةُ (٨١): تَشْجِيعُ الأَبْحَاث الْعِلْمِيَّة وَالْـمَعْرِفِيَّة بِمَا يَخْدمُ النَّهْضَةَ الْحَضَارِيَّةَ وَالتَّقَدُّمَ الْعِلْمِيَّ وَالْعَمَلَ عَلَى ذَلِكَ، وَيُكَافَأُ الطُّلَّابُ وَالْـمُعَلِّمُونَ عَلَى قَدْرِ جُهُودِهِمْ فِي مَجَالَات التَّعْلِيم وَالْبَحْث وَالدِّرَاسَات.

نظام الآداب الشرعية

السِّيَاسَةُ الْمُثْلَى لِمُكَافَحَةِ الرَّذِيلَةِ وَالْجَرِيمَةِ

الْـمَادَّةُ (٨٢): لا بُدَّ مِنْ عِنَايَةِ أَجْهِزَةِ الدَّوْلَةِ وَدَوَائِرِهَا بِمَا يَأْتِي:

أ. إِظْهَارُ الآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْـمَظَاهِرِ الإِسْلامِيَّةِ.
ب. دَعْمُ بِنَاءِ الشَّخْصِيَّةِ الإِسْلامِيَّةِ فِي أَبْنَاءِ الأُمَّةِ.
ت. تَوْفِيرُ الْخَدَمَاتِ وَالإِمْكَانَاتِ لِرِعَايَةِ الأُسْرَةِ.
ث. الصَّرَامَةُ فِي مُكَافَحَةِ الْجَرِيمَةِ وَالْفَسَادِ.
ج. الْعِنَايَةُ بِالصِّحَّةِ الْعَامَّةِ.
ح. مُرَاقَبَةُ الأَجَانِبِ وَتَحْدِيدُ مُدَدِ إِقَامَتِهِمْ وَضَرُورَتِهَا.
خ. إكرام ضيافة ابن السبيل من أهل الإسلام.
د. تَنْشِيطُ لِجَانِ الأَمْرِ بِالْـمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْـمُنْكَرِ وَدَعْمُهَا.
ذ. إحياء ديوان قاضي الحسبة.
ر. الْعِنَايَةُ بِتَأْهِيلِ مَنْ لا عَمَلَ لَهُ، وَإِيجَادُ فُرَصِ عَمَلٍ لَهُ.
ز. الْـمُحَافَظَةُ عَلَى كَرَامَةِ الإِنْسَانِ وَصِيَانَةُ حُرْمَتِهِ.
س. مُكَافَحَةُ كُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُشِيعَ الْفَاحِشَةَ بَيْنَ النَّاسِ.

نظام الأمن
السِّيَاسَةُ الْمُثْلَى لِحِفْظِ الأَمْنِ

الْـمَادَّةُ (٨٣): الأَمْنُ زَوَالُ الْخَوْفِ، وَمَنْعُ الأَسْبَابِ الْـمُؤَدِّيَةِ إِلَى مُسَبِّبَاتِه ضَرُورَةٌ وَاقِعِيَّةٌ وَشَرْعِيَّةٌ. وَالاعْتِبَارُ فِي ذَلِكَ بِظُهُورِ قُدْرَةِ الْفَرْدِ عَلَى إِنْفَاذِ أَحْكَامِ الإِسْلامِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ أَحَدٍ وَبِدَافِعِ التَّقْوَى، بِحَيْثُ لا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَتَظَاهَرَ بِعَمَلٍ مُخَالِفٍ لِمُحْكَمَاتِ الإِسْلامِ وَأُصُولِهِ إِلا بِإِذْنِ الْـمُسْلِمِينَ. وَلا يَضُرُّ ظُهُورُ الْخِلافِيَّاتِ مَا لَمْ يَسْتَعِنِ الْـمُخَالِفُ بِالْقُوَّةِ لإِقْصَاءِ الآخَرِ أَوْ يُوقِعْ فِي فِتْنَةٍ أَوْ يَتَعَدَّى الْحُدُودَ الشَّرْعِيَّةَ.

الْـمَادَّةُ (٨٤): الْجَرِيمَةُ لَيْسَتْ مِنْ فِطْرَةِ الإِنْسَانِ، وَإِنَّمَا هِيَ فِعْلٌ مَقْصُودٌ يُخَالِفُ النِّظَامَ الْـمُتَعَارَفَ عَلَيْهِ عِنْدَ الأُمَّةِ، فَيَجِبُ مَنْعُهَا قَبْلَ وُقُوعِهَا بِالتَّثْقِيفِ وَزِيَادَةِ الْوَعْيِ الْعَامِّ وَحَثِّ النَّاسِ عَلَى الاسْتِقَامَةِ عَلَى الْهُدَى. وَيَجِبُ إِجْرَاءُ الْعُقُوبَةِ وَعَدَمُ قَبُولِ الشَّفَاعَةِ فِي إِقَامِ الْحُدُودِ وَسَائِرِ الْعُقُوبَاتِ.

الْـمَادَّةُ (٨٥): السِّيَادَةُ لِلشَّرْعِ، وَالسُّلْطَانُ لِلأُمَّةِ، هَاتَانِ قَضِيَّتَانِ لازِمَتَانِ لِحِفْظِ الأَمْنِ. وَالسِّيَادَةُ هِيَ صُنْعُ الْقَرَارِ بِطَرِيقَةِ الاجْتِهَادِ الصَّحِيحِ. وَالسُّلْطَانُ هُوَ إِرَادَةُ التَّنْفِيذِ وَقُوَّتُهُ. وَمَرْجِعِيَّةُ السِّيَادَةِ إِلَى الشَّرْعِ بِمَعْرِفَةِ الأَحْكَامِ مِنْ أَدِلَّتِهَا الشَّرْعِيَّةِ. وَمَرْجِعِيَّةُ السُّلْطَانِ لِلأُمَّةِ فِي إِنْفَاذِ هَذِهِ الأَحْكَامِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ أَحَدٍ، يُشْرِفُ عَلَى ذَلِكَ الإِمَامُ الْـمُنْتَخَبُ.

الْـمَادَّةُ (٨٦): حُقُوقُ غَيْرِ الْـمُسْلِمِينَ مَحْفُوظَةٌ حَسْبَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ. وَلَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ حُقُوقٍ وَوَاجِبَاتٍ إِلَّا مَا اسْتَثْنَاهُمُ الشَّرْعُ مِنْهُ، وَيَحْرُمُ أَيُّ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ أَوْ مُمَارَسَةٍ تُؤَدِّي إِلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ أَبْنَاءِ الشَّعْبِ دِينِيّاً أَوْ مَذْهَبِيّاً أَوْ طَائِفِيّاً أَوْ عُنْصُرِيّاً، وَيُعَدُّ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الأَعْمَالِ الَّتِي يَمْقُتُهَا الشَّرْعُ وَيُعَاقِبُ عَلَيْهَا الْقَانُونُ.

الْــمَادَّةُ (٨٧): وَحْدَةُ الدَّوْلَة ضَرُورَةٌ لازِمَةٌ لحفْظ الأَمْنِ. فَيَجبُ الْعَمَلُ عَلَى تَرْسيخ هَذه الْوَحْدَة الْجَامعَة وَإِدَامَتهَا وَمَنْع أَيِّ مُحَاوَلَة لتَفْكيك الْبلاد أَو التَّمْييز الْعُنْصُرِيِّ وَالطَّائفيِّ أَوْ سَلْب هَيْبَة الدَّوْلَة. وَيُعَدُّ مثْلُ هَذَا الْعَمَلِ جَرِيمَةً كُبْرَى تُهَدِّدُ الأَمْنَ يَجبُ مُعَالَجَتُهَا بجدِّيَّة تَامَّة سَرِيعَة وَحَاسمَة.

الْــمَادَّةُ (٨٨): يُعَدُّ فعْلُ الْــمُكَلَّف جَرِيمَةً فِي حَال مُخَالَفَته لأَحْكَام الشَّرِيعَة الإِسْلاميَّة، بِأَنْ يَأْتِيَ الْــمُكَلَّفُ فعْلاً مُحَرَّماً لا يُعْرَفُ خلافٌ بَيْنَ عُلَمَاء الْــمُسْلمينَ فِي تَحْرِيمه، أَوْ يَتْرُكَ فعْلاً وَاجباً لايُعْرَفُ خلافٌ بَيْنَ عُلَمَاء الْــمُسْلمينَ فِي وُجُوبه. وَالأَصْلُ فِي إِجْرَاء الْحُكْم إِرْجَاعُهُ إِلَى الْقَضَاء، وَلَا تَجْرِي أَيَّةُ عُقُوبَة إِلَّا منْ قبَل سُلْطَة الدَّوْلَة.

الْــمَادَّةُ (٨٩): وَمنْ مُسْتَلْزَمَات الدَّوْلَة وُجُودُ الْقَضَاء، وَالْقَضَاءُ: هُوَ الإِخْبَارُ بالْحُكْم عَلَى سَبيل الإِلْزَام، فَيَفْصلُ الْقَاضي الْخُصُومَات بَيْنَ النَّاس حينَ يَرْفَعُونَهَا إِلَيْه، أَوْ يَمْنَعُ الْقَضَاءُ مَا يَضُرُّ حَقَّ الْجَمَاعَة وَإِنْ لَمْ تُرْفَعْ لَهُ خُصُومَةٌ أَوْ شَكْوَى. أَوْ يَرْفَعُ النِّزَاعَ الْحَاصلَ بَيْنَ النَّاس وَالأُمَرَاء وَوُلاة الْبلاد أَوْ أَيِّ شَخْصٍ منْ أَجْهزَة الدَّوْلَة وَمُؤَسَّسَاتهَا.

الْــمَادَّةُ (٩٠): لا يَجُوزُ أَنْ يَقْضيَ الْقَاضي إلا في مَجْلس الْقَضَاء. وَلا يُعْتَدُّ بالْبَيِّنَة وَالْيَمين إلا في مَجْلس الْقَضَاء. وَمُخَالَفَةُ ذَلكَ لا يُعْتَدُّ به وَإِنْ جَرَى منْ قبَل الْحَاكم. وَإِمْضَاؤُهُ يُعَدُّ حُكْماً ظَالماً صَدَرَ منَ الْحَاكم أَو الْقَاضي أَوْ مَنْ دُونَهُ يَجبُ الْــمُحَاسَبَةُ عَلَيْه وَمُقَاضَاتُهُ.

فَصْلٌ

نِظَامُ أَجْهِزَة حِفْظِ الأَمْنِ

الْـــمَادَّةُ (٩١): السُّلْطَانُ قُوَّةُ التَّنْفِيذِ لإِرَادَةِ الأُمَّةِ، تَحْمِيه الأُمَّةُ بِدَافِعِ التَّقْوَى، وَتَحْمِيه الدَّوْلَةُ بِدَافِعِ الْقُوَّةِ الْـــمُسَلَّحَةِ. وَيُشْرِفُ عَلَى حِمَايَةِ الدَّوْلَةِ رَئِيسُ الدَّوْلَةِ . وَالْقَضَاءُ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ أَوْ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، وَلَا يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بِحَقٍّ لا نَفَاذَ لَهُ، وَقُوَّةُ الإِنْفَاذِ مِنَ الأُمَّةِ الإِيمَانُ بِمَبَادِئِهَا، وَقُوَّةُ الإِنْفَاذِ مِنَ الدَّوْلَةِ أَجْهِزَةُ الأَمْنِ مِنَ الْجَيْشِ وَالشُّرْطَةِ.

الْـــمَادَّةُ (٩٢): حِفْظُ الأَمْنِ فَرْضٌ عَلَى الْـــمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ. وَيَجِبُ عَلَى جَمِيعِ مُوَاطِنِي بِلادِ الْـــمُسْلِمِينَ التَّعَاوُنُ عَلَى أَدَائِهِ وَاتِّخَاذُ الأَسْبَابِ الْـــمُؤَدِّيَةِ إِلَى مُسَبَّبَاتِهِ.

الْـــمَادَّةُ (٩٣): عَلَى الدَّوْلَةِ رِعَايَةُ شُؤُونِ الأَمْنِ بِتَكْوِينِ أَجْهِزَةٍ مُسَلَّحَةٍ قَوِيَّةٍ مِنَ الْجَيْشِ لِحِفْظِ الأَمْنِ الْخَارِجِيِّ، وَمِنَ الشُّرْطَةِ لِحِفْظِ الأَمْنِ الدَّاخِلِيِّ، وَيُوَفِّرُ لَهُمَا التَّعْلِيمُ الْفَنِّيُّ اللازِمُ وَالثَّقَافَةُ الإِسْلامِيَّةُ بِمَا يُقَوِّي إِيمَانَ الْـــمُنْتَسِبِينَ لِهَذِهِ الأَجْهِزَةِ وَيَجْعَلُهُمْ مُحَصَّنِينَ فِي أَنْفُسِهِمْ وَفَوْقَ الشُّبُهَاتِ. وَتُخَصَّصُ لَهُمْ رَوَاتِبُ مُجْزِيَةٌ مِنْ مِيزَانِيَّةِ الدَّوْلَةِ.

الْـــمَادَّةُ (٩٤): يُعْهَدُ إِلَى أَجْهِزَةِ الشُّرْطَةِ حِفْظُ النِّظَامِ وَالإِشْرَافُ عَلَى الأَمْنِ الدَّاخِلِيِّ وَالْـــمُحَافَظَةُ عَلَى هَيْبَةِ الْقَضَاءِ وَحِمَايَتِه بِمَا يُحَقِّقُ مَصْلَحَةَ الأُمَّةِ وِفْقَ مُقْتَضَيَاتِ الشَّرِيعَةِ الإِسْلامِيَّةِ وَالْقِيَامَ بِجَمِيعِ النَّوَاحِي التَّنْفِيذِيَّةِ بِأَمَانَةٍ. فَتُنَظَّمُ تَنْظِيماً دَقِيقاً وَمُنَاسِباً لِهَذِهِ الْغَايَةِ.

الْـــمَادَّةُ (٩٥): تُثَقَّفُ أَجْهِزَةُ الشُّرْطَةِ بِثَقَافَةِ إِقَامِ الدِّينِ وَإِنْفَاذِ الْعَدْلِ وَمَنْعِ الظُّلْمِ وَإِعَانَةِ الْـــمُتَظَلِّمِ وِفْقَ أَحْكَامِ الْقَضَاءِ الشَّرْعِيِّ وَبِمَا يَخْدُمُ حِفْظَ الأَمْنِ الدَّاخِلِيِّ لِلأُمَّةِ وَمَنْعَ التَّسَلُّطِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ حَقٍّ مِنَ الْخَارِجِينَ عَلَى الشَّرْعِ وَالنِّظَامِ .

الْـمَادَّةُ (٩٦): يُمْنَعُ جَعْلُ الْجَوَاسِيسِ عَلَى النَّاسِ وَنَصْبُ الْعُيُونِ عَلَيْهِمْ، وَيُحَاسَبُ الَّذِي يُخَالِفُ أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ حَسْبَ نِظَامِ الْقَضَاءِ حَاكِماً أَوْ مَحْكُوماً؛ رَئِيساً أَوْ مَرْؤُوساً، وَلا حَصَانَةَ لأَحَدٍ أَمَامَ الْقَانُونِ الشَّرْعِيِّ. وَلا يَجُوزُ نَزْعُ الاعْتِرَافِ مِنَ الْـمُتَّهَمِ بِالْقُوَّةِ أَوِ التَّعْذِيبِ، فَهُوَ بَرِيءٌ حَتَّى تَثْبُتَ إِدَانَتُهُ بِالْبَيِّنَاتِ الشَّرْعِيَّةِ.

الْـمَادَّةُ (٩٧): الْقُوَّاتُ الْـمُسَلَّحَةُ وَاحِدَةٌ تَعْمَلُ فِي دَائِرَةِ السُّلْطَةِ الْـمَرْكَزِيَّةِ لِلدَّوْلَةِ وِفْقَ أَحْكَامِ الْقَانُونِ الشَّرْعِيِّ، وَتُمْنَعُ كَافَّةُ الْـمَظَاهِرِ الْـمُسَلَّحَةِ خَارِجَ هَذِهِ الْقُوَّاتِ.

النِّظَامُ السِّيَاسِيُّ العام
السِّيَاسَةُ الْمُثْلَى لإِدَارَةِ الشُّؤُونِ الدَّاخِلِيَّةِ وَالْخَارِجِيَّةِ

الْــمَادَّةُ (٩٨): السِّيَاسَةُ أَحْكَامٌ شَرْعِيَّةٌ لِرِعَايَةِ شُؤُونِ الأُمَّةِ دَاخِلِيّاً - وَهِيَ السِّيَاسَةُ الدَّاخِلِيَّةُ - وَخَارِجِيّاً - وَهِيَ السِّيَاسَةُ الْخَارِجِيَّةُ، وَتَكُونُ مِنْ قِبَلِ الدَّوْلَةِ وَالأُمَّةِ. فَالدَّوْلَةُ هِيَ الَّتِي تُبَاشِرُ الإِشْرَافَ عَلَى هَذِهِ الرِّعَايَةِ عَمَلِيّاً فِي الدَّاخِلِ وَالْخَارِجِ، وَالأُمَّةُ هِيَ الَّتِي تُحَاسِبُ بِهَا الدَّوْلَةَ.

الْــمَادَّةُ (٩٩): رَئِيسُ الدَّوْلَةِ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى الإِشْرَافَ عَلَى السِّيَاسَةِ بِنَفْسِهِ وِفْقَ الأَحْكَامِ الْــمُتَبَنَّاةِ بِصِفَةِ دُسْتُورٍ لِلدَّوْلَةِ. وَيُكَوِّنُ رَئِيسُ الدَّوْلَةِ أَجْهِزَةً تُعَاوِنُهُ عَلَى إِنْفَاذِ إِرَادَةِ الأُمَّةِ مُسْتَمِدّاً سُلْطَانَهُ مِنَ انْتِخَابِ الأُمَّةِ لَهُ وَقَبُولِهُ أَمِيراً عَامّاً.

الْــمَادَّةُ (١٠٠): لِلأُمَّةِ الْحَقُّ فِي اخْتِيَارِ مَنْ يَنُوبُ عَنْهَا لِيُشَاوِرَهُ الرَّئِيسُ أَوْ لِلتَّظَلُّمِ أَوْ لِبَيَانِ مَا تَحْتَاجُهُ الأُمَّةُ، فَيُوجَدُ بِالضَّرُورَةِ مَجْلِسُ الشُّورَى (نِيَابِيٌّ مُنْتَخَبٌ) وَظِيفَتُهُ التَّعْبِيرُ عَنْ إِرَادَةِ الأُمَّةِ. وَلَهُ الْحَقُّ فِي مُحَاسَبَةِ أَجْهِزَةِ الدَّوْلَةِ وَالْعَمَلِ عَلَى إِصْلاحِهَا أَوْ تَغْيِيرِهَا فَضْلاً عَنْ حَقِّهِ فِي مُحَاسَبَةِ الْحَاكِمِ بِوَصْفِهِ رَئِيساً.

الْــمَادَّةُ (١٠١): الآلِيَّاتُ الانْتِخَابِيَّةُ الْمُعْتَمَدَةُ كَصَنَادِيقِ الاقْتِرَاعِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْوَسَائِلِ الْمَدَنِيَّةِ الْعَامَّةِ لَيْسَ لَهَا عَلاقَةٌ بِوِجْهَةِ النَّظَرِ فِي الْحَيَاةِ. وَنَتَائِجُ الانْتِخَابَاتِ هِيَ التَّعْبِيرُ عَنْ قَنَاعَاتِ الْجُمْهُورِ وَتَنَوُّعِ آرَائِهِمْ فِي الْقَضَايَا الْعَمَلِيَّةِ وَمَوْضُوعِهَا الْمُعَيَّنِ وَالشَّخْصِ الْمُرَشَّحِ لِلانْتِخَابِ لِرِئَاسَةِ الدَّوْلَةِ وَمَجْلِسِ الشُّورَى وَالْمَجَالِسِ الْبَلَدِيَّةِ وَغَيْرِهَا. وَالْقَوْلُ بِالْحُرِّيَّاتِ الْمُطْلَقَةِ مَنْقُوضٌ شَرْعاً، وَالأَصْلُ عِنْدَ الْــمُسْلِمِينَ التَّقَيُّدُ بِالأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

الْــمَادَّةُ (١٠٢): الْحِمَايَةُ الْوَحِيدَةُ لِسُلْطَةِ الْحُكُومَةِ وَدَيْمُومَتِهَا هِيَ إِرَادَةُ الْجُمْهُورِ وَقُدْرَةُ الْحُكُومَةِ عَلَى أَدَاءِ الْــمَطْلُوبِ وِفْقَ الدُّسْتُورِ؛ لأَنَّ الْعَقْدَ بَيْنَ

النَّاسِ وَالْحَاكِمِ هُوَ الْعَهْدُ بِإِنْفَاذِ الشَّرِيعَةِ وَمَا قَرَّرَهُ الدُّسْتُورُ. وَلَا يَحِقُّ لِلْحُكُومَةِ الاسْتِعَانَةُ بِالْجَيْشِ أَوِ الشُّرْطَةِ لِفَرْضِ رَأْيِهَا وَحِمَايَةِ نَفْسِهَا وَإِدَامَةِ سُلْطَانِهَا خِلَافاً لِلدُّسْتُورِ أَفْكَاراً وَأَحْكَاماً.

الْـمَادَّةُ (١٠٣): فِي مَجَالِ السِّيَاسَةِ الْخَارِجِيَّةِ يُجْعَلُ الإِسْلامُ هُوَ الْمِحْوَرَ الَّذِي تَدُورُ حَوْلَهُ سِيَاسَةُ الدَّوْلَةِ مَعَ دُوَلِ الْعَالَمِ، وَعَلَى أَسَاسِهِ تُبْنَى عَلاقَةُ الدَّوْلَةِ بِجَمِيعِ الدُّوَلِ.

الْـمَادَّةُ (١٠٤): الأَصْلُ فِي مِنْطَقَةِ الْعَالَمِ الإِسْلامِيِّ أَنَّهَا أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ، فَتَحْتَاجُ إِلَى الْعَمَلِ الْجَادِّ لإِزَالَةِ الْفَوَاصِلِ الْحُدُودِيَّةِ وَالدِّعَايَاتِ الْعِدَائِيَّةِ الَّتِي وَلَّدَتْهَا السِّيَاسَةُ الاسْتِعْمَارِيَّةُ الْمُعَادِيَةُ لِشُعُوبِ الْمِنْطَقَةِ، وَيَتَأَتَّى ذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ وِفْقَ مَا يَأْتِي:

أ. إِقْنَاعُ الْقِوَى الدَّوْلِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَنْ تَتَخَلَّى عَنْ مَشْرُوعِهَا فِي الْهَيْمَنَةِ عَلَى الْبِلادِ الإِسْلامِيَّةِ وَأَنْ تَتَبَنَّى مَشْرُوعَ التَّعَامُلِ مَعَ الْعَالَمِ الإِسْلامِيِّ بِطَرِيقَةِ احْتِرَامِ الآخَرِ لا بِطَرِيقَةِ الْهَيْمَنَةِ.

ب. التَّخَلُّصُ مِنَ الْمُعَاهَدَاتِ السِّيَاسِيَّةِ الْـمُخِلَّةِ بِأَمْنِ الْمِنْطَقَةِ أَوِ الَّتِي تَجْعَلُهُ يَدُورُ فِي فَلَكِ الدُّوَلِ الْكُبْرَى وَغَايَاتِهَا عَنْ طَرِيقِ هَيْمَنَةِ الْمُؤَسَّسَاتِ وَالْمُنَظَّمَاتِ الدَّوْلِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

ت. تَخْلِيصُ دُوَلِ مِنْطَقَةِ الْعَالَمِ الإِسْلامِيِّ مِنَ الْقُرُوضِ الاقْتِصَادِيَّةِ وَالتَّبَعِيَّةِ لِلدُّوَلِ الْكُبْرَى.

ث. تَعْرِيفُ دُوَلِ الْعَالَمِ أَنَّ الأَنْظِمَةَ الْعِلْمَانِيَّةَ هِيَ أَنْظِمَةٌ أَجْنَبِيَّةُ الأُصُولِ لاَ تَتَلائَمُ مَعَ ثَقَافَةِ شُعُوبِ الْمِنْطَقَةِ وَحَضَارَتِهَا الإِسْلامِيَّةِ، وَإِقْنَاعُهُا بِالتَّخَلِّي عَنْ مَشْرُوعِهَا فِي عَلْمَنَةِ دُوَلِ الْمِنْطَقَةِ.

ج. إِشَاعَةُ حَقِيقَةِ أَنَّ الْعَالَمَ الإِسْلامِيَّ لَنْ يَسْتَقِرَّ إِلا مِنْ خِلالِ مَنْعِ التَّدَخُّلاتِ الأَجْنَبِيَّةِ فِي شُؤُونِهِ الدَّاخِلِيَّةِ.

فَصْلٌ

السِّيَاسَةُ الْمُثْلَى لِوَضْعِ الدُّسْتُور

الْــمَادَّةُ (١٠٥) : الدُّسْتُورُ هُوَ وَثِيقَةٌ إِجْتِمَاعِيَّةٌ أَوْ أَحْكَامٌ كُلِّيَّةٌ يُحَدِّدُ فِيْهَا شَكْلُ السُّلْطَة وَمَهَامُّ رَئِيسِ الدَّوْلَة وَهُوِيَّةُ الدَّوْلَة وَانْتِمَائُهَا وَعَلَاقَاتُهَا الْخَارِجِيَّةُ وَحُقُوقُ الْمُوَاطِنِينَ.

الْــمَادَّةُ (١٠٦): يُخَوِّلُ مَجْلِسُ الشُّورَى أَوِ الرَّئِيسُ الْمُنْتَخَبُ لَجْنَةً مِنْ أَهْلِ الْخِبْرَة وَالاخْتِصَاص وَالْعَدَالَة وَالْــمُرُوءَة تَقُومُ بِوَضْعِ الدُّسْتُور ثُمَّ يُعْرَضُ عَلَى الأُمَّة لِإِقْرَاره بِالْقَبُول.

الْــمَادَّةُ (١٠٧): مِمَّا يَجِبُ أَنْ يَنُصَّ عَلَيْه الدُّسْتُورُ مَا يَأْتِي :

١- أَنْ تَكُونَ مَوَادُّ الدُّسْتُور مُسْتَمَدَّةً مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَة الاسْلامِيَّة.

٢- أَنْ لا يُعْمَلَ بِأَيِّ تَشْرِيعٍ يَتَعَارَضُ مَعَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَة الإِسْلامِيَّة.

٣- أَنْ يَنُصَّ الدُّسْتُورُ عَلَى دِينِ الدَّوْلَة الرَّسْمِيِّ هُوَ الإِسْلامُ.

٤- وجوب المحافظة على استقلال البلد وحرية إرادة الأمة .

٥- وُجُوبُ الْمُحَافَظَة عَلَى حُدُود الْبَلَد وَوَحْدَته أَرْضاً وَشَعْباً.

٦- وُجُوبُ الْــمُسَاوَاة فِي الْحُقُوق وَالْوَاجِبَاتِ بَيْنَ أَبْنَاءِ الشَّعْب عَلَى اخْتِلافِ أَدْيَانِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ وَقَوْمِيَّاتِهِمْ بِوَصْفِهِمْ مُوَاطِنِينَ.

٧- أَنْ يُتَعَامَلَ مَعَ الْــمُسْتَجِدَّات بِحَسْب الضَّرُورَة الشَّرْعِيَّة وَالْمُنَاسَبَة الْوَاقِعِيَّة.

فَصْلٌ

حُقُوقُ الإِنْسَانِ

الْمَادَّةُ (١٠٨): يُعْرَفُ مِنْ عُمُومَاتِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ لِلإِنْسَانِ حُقُوقاً أَقَرَّهَا الإِسْلامُ وَأَكَّدَتْهَا الْقَوَانِينُ الْوَضْعِيَّةُ وَأَهَمُّهَا:

أ- حَق الْحَيَاة، لايَجُوزُ شَرْعاً حِرْمَانُ الإِنْسَانِ مِنْ هَذَا الْحَقِّ بِالاعْتِدَاءِ عَلَى حَيَاتِه. وَقَدْ شَدَّدَ الإِسْلامُ التَّحْذِيرَ مِنَ الاعْتِدَاءِ عَلَى حَيَاةِ الإِنْسَانِ.

ب- حَقُّ التَّمَلُّكِ، يَجُوزُ لِلانسَانِ أَنْ يَمْلِكَ بِالطُّرُقِ الْمَشْرُوعَةِ مَا يُمْكِنُهُ تَمَلُّكُهُ.

ت- حَقُّ التَّعْلِيمِ، وَهُوَ حَقٌّ يَنْبَغِي عَلَى الدَّوْلَةِ أَنْ تُوَفِّرَهُ لِلْمُحْتَاجِينَ إِلَيْهِ مِنْ رَعَايَاهَا.

ث- حَقُّ الْعِبَادَةِ، وَهُوَ حَقٌّ مَكْفُولٌ لِكُلِّ أَبْنَاءِ الشَّعْبِ عَلَى مُخْتَلَفِ أَدْيَانِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ.

ج- حَقُّ التَّعْبِيرِ عَنِ الرَّأْيِ، وَهُوَ حَقٌّ مَكْفُولٌ فِي الإِسْلامِ لِكُلِّ مُوَاطِنٍ أَنْ يُعَبِّرَ عَنْ رَأْيِهِ بِمَا لا يَتَعَارَضُ مَعَ الثَّوَابِتِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَنْ يَجْرِيَ وِفقَ ضَوَابِطِهَا فِي إِحْتِرَامِ الآخَرِ.

